الحرية
alhurriyah.sy
وطـــن الكلمـة
24 صفحة
صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الأربعـــاء 23 شـــعبان 1447 هـ | 11 شـــباط 2026 م | العـــدد 31

الذهب تحول إلى «مرساة أمان» تربط القوة الشرائية لليرة بقيمة عالمية ثابتة ومستقرة نسبياً

| تفاصيل أكثر على الموقع

للاســـتفادة مـن الاســـتثمارات الخارجيـــة

خبير اقتصادي يقترح إنشـاء «بنـك المشاريع الوطني»

7 |

الاتفاقيات الاستثمارية السورية– السعودية..

شراكة استراتيجية لتعزيـز التنمية الاقتصادية

4-3-2 |

حوكمـة «إتـلاف النقـد» ركيـزة للاسـتقرار المالـي وحمايـة الاقتصـاد الكلـي

5 |

■ اقتصـــاد 5 |

رغم امتلاكها مزايا حقيقية ونسبية..

صناعـــة الألبسة الجاهزة أمـام «سيناريوهين» خطيرين..!

■ ثقافـــة 22 |

معرض دمشـق الدولي للكتاب: إعـادةُ الإبـداع السوري إلى العالم

بصراحة

ما وراء الاستثمار

عمران محفوض

ما كان بالأمس مجرد تقديرات اسمية لمشروعات استثمارات متوقع دخولها البنية التحتية والخدمية السورية، أصبحت اليوم أرقاماً ووثائق داعمة لخطط الدولة في تحقيق نهضة اقتصادية وطنية متعددة المنافع والجوانب خلال المرحلة القادمة.

وعلى مدى أشهر مضت تناولت وسائل إعلام عربية وأجنبية الحدث الاقتصادي السوري من جوانبه المختلفة عبر سرد أخبار ومقالات وتحليلات يومية، ومتابعتها بلقاءات وندوات حوارية معمقة تبثها على الهواء مباشرة بعد كل زيارة سياسية أو اقتصادية يقوم بها المعنيون في الحكومة إلى الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، لمناقشة تأثيراتها على مناحي الاقتصاد السوري كافة، بعض التحليلات الإعلامية فصلت الماضي عن الحاضر؛ وأخرى تغولت في المستقبل مستقدمة أدق تفاصيله، وكأنها شريكة في صناعته أو إحدى راسمي مسيرته، في حالة فريدة من الاهتمام الدولي؛ والتركيز على تفاصيل التغيرات السياسية والاقتصادية في سوريا وأبعادها الإقليمية والعالمية اللاحقة، والمفيد في تلك السرديات الإعلامية واستعراض الآراء السلبية والإيجابية؛ أننا وجدنا أن معظم الإعلام الاقتصادي متفق على تقديم رؤية موحدة عن سوريا مفادها أن "السوريين يرغبون ببناء وطنهم ليكون الأفضل".

لعل هذا الكلام يروق إلى مسامع المسؤولين الساعين إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي الوطني؛ فيما لم يلمس المواطن حتى اليوم سوى القليل من منافع هذا التحول الاقتصادي المنشود، بل يعتقد أن النتائج كانت عكسية على مستوى معيشته؛ خاصة ما يتعلق بارتفاع فواتير الكهرباء والاتصالات وأجور النقل والشحن وأسعار المواد الغذائية التي تشهد زيادات مستمرة مع كل تغير في سعر الصرف أو زيادة بأسعار حوامل الطاقة.

ربما -من وجهة نظر حكومية- أن على المواطن الانتظار قليلاً أو كثيراً لحين تنفيذ المشروعات الاستثمارات المتفق عليها، ودخولها مجالات الإنتاج والتصدير؛ وتحولها إلى مصادر دخل دائمة لخزينة الدولة، وتصدرها الاقتصاد السوري كواجهة تنموية تعكس ثقة داخلية وخارجية بقدراته على التعافي والتوسع عبر:

- تحفيز النمو الاقتصادي حيث إن زيادة ضخ الأموال ستنعش قطاعات متعددة، أبرزها العقارات، الصناعة، الطاقة، النقل والاتصالات.
- خفض معدلات البطالة لأن المشروعات الجديدة ستوفر فرص عمل واسعة للسوريين، ما يقلل من أعداد العاطلين عن العمل.
- رفع مستوى المعيشة لأن تحسين الخدمات والبنية التحتية سينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

وفي السياق ذاته نشير إلى أن الاتفاقيات والعقود الاستثمارية الموقعة مع دول عربية وأجنبية، وعودة جزء كبير من رؤوس الأموال إلى سوريا، تؤكد على خلاصة ما وصل إليه الإعلام الاقتصادي الخارجي بأن الاقتصاد السوري يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة مليئة بالفرص، ما سيجعل من سوريا لاعباً اقتصادياً إقليمياً لا يمكن تجاهله، مع تأثيرات كثيرة لاحقة تمتد إلى ما وراء حدودها، رغم معرفته بأن الطريق إلى الاستقرار المحلي الكامل يتطلب معالجة جميع التحديات وفق برامج زمنية مرحلية واستراتيجية، مبنية على قاعدة واسعة من التعاون الدولي والدعم المالي الصديق بعيداً من متاهات السياسة، ورغبات بعض الأطراف في إطالة أمد الحالة الموروثة سعياً وراء تحقيق مصالح ضيقة.

الاتفاقيات الاستثمارية السورية– السعودية..

شراكة استراتيجية لتعزيز التنمية الاقتصادية

الحرية – آلاء هشام عقدة

مع توقيع حزمة من الاتفاقيات الاستثمارية بمليارات الدولارات، تتجه العلاقات السورية– السعودية نحو مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية، تتجاوز الدعم التقليدي لتصبح المملكة شريكاً فاعلاً في تعزيز التنمية المستدامة وإعادة بناء البنية التحتية في سوريا.

هذه الخطوة تعكس رؤية استراتيجية لتطوير الاقتصاد السوري وفتح آفاق واسعة للاستثمارات المشتركة بين البلدين.

وفي حديثه لصحيفة "الحرية" أوضح خالد الربيش، مدير تحرير الاقتصاد في صحيفة الرياض، أن توقيع الاتفاقيات بين الشركات السعودية والجانب السوري يعكس حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على أن تكون المملكة شريكاً رئيساً في مستقبل الاقتصاد السوري، وداعماً لمسار التحول الشامل نحو الاستقرار والنمو.

وأضاف الربيش إن المبادرة الاقتصادية السعودية تأتي استناداً إلى روابط الأخوة ووحدة المصير بين الشعبين الشقيقين، وتجسد الدور القيادي للمملكة على المستوى الدولي في دعم مشاريع التنمية والمبادرات الاستثمارية في سوريا.

الاتفاقيات الاستثمارية ودورها في تعزيز الاقتصاد السوري

تأتي هذه الاتفاقيات في وقت تحتاج فيه سوريا إلى تعزيز البنية التحتية والخدمات الحيوية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة حياة المواطنين.

وأكد الربيش أن الاستثمار السعودي سيترك أثراً مباشراً على الخدمات العامة، ويخلق فرص عمل متعددة سواء مباشرة أو غير مباشرة، ما يساهم في تحفيز الحركة الاقتصادية المحلية، ويعزز من قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

وأشار الربيش إلى أن القطاعات المستهدفة تشمل القطاع الصناعي، العقارات، الطاقة والطاقة النظيفة، وهي مجالات مؤهلة للنمو والتوسع في عدة مدن سورية خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أن التنسيق بين الجانب السوري والسعودي تم عبر لجنة مشتركة حدّدت أولويات الاستثمار لضمان تحقيق أعلى عائد اقتصادي وتلبية احتياجات التنمية المحلية.

أولويات التنمية والبنية التحتية

ولفت الربيش إلى أن مشاريع البنية التحتية وقطاع الطيران تحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات التعاون بين البلدين.

ومن أبرز هذه المشاريع تأهيل مطار حلب الدولي، الذي يمثل محوراً مهماً لتعزيز الحركة التجارية والسياحية بين سوريا والدول الإقليمية، وتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية.

كما تشمل الأولويات تطوير الطرق والجسور والبنى التحتية الحيوية التي تدعم نمو المدن السورية وتوفر بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص.

وأضاف إن هذه الاتفاقيات تفتح المجال أمام توسيع الشراكات في القطاع الصناعي، حيث يمكن للشركات السعودية المساهمة في تحديث المصانع ودعم الصناعات التحويلية، ما يعزز الإنتاج المحلي ويخفض الاعتماد على الاستيراد.

كما أن قطاع العقارات يمثل فرصة كبيرة لاستثمارات مستدامة، خصوصاً مع الطلب المتزايد على مشاريع سكنية وتجارية تلبي احتياجات المدن السورية بعد مرحلة إعادة الإعمار.

استثمارات كبيرة من القطاع الخاص السعودي

ووفقاً للربيش، فإن المرحلة المقبلة ستشهد دخول استثمارات كبيرة من القطاع الخاص السعودي، حيث يتوقع أن تشمل مشاريع ضخمة في مجالات متنوعة، من بينها: الطاقة والطاقة النظيفة مشاريع لإنتاج الطاقة المستدامة، بما يواكب التطورات العالمية ويقلل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

العقارات والسياحة تطوير مشاريع سكنية وتجارية تساهم في جذب السياحة والاستثمار المحلي والدولي.

الصناعة التحويلية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ورفع كفاءة المصانع القائمة.

وأكد الربيش أن هذه الاستثمارات لا تهدف فقط إلى تحقيق الربح، بل لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة تجذب مزيداً من المستثمرين العرب والأجانب، بما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي السوري على المدى الطويل.

شراكة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

تجسد الاتفاقيات الاستثمارية بين السعودية وسوريا نموذجاً للشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين الرؤية الاقتصادية والتخطيط التنموي، بحيث تكون المملكة شريكاً حقيقياً في إعادة الإعمار وتطوير الاقتصاد السوري.

ويشير الربيش إلى أن الاستثمار السعودي يعكس إدراك المملكة لأهمية سوريا كقلب استراتيجي في المنطقة، ودورها في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وتعكس هذه الشراكة أيضاً القدرة على خلق قيمة مضافة حقيقية للسوق السوري، عبر نقل الخبرات والتقنيات الحديثة، وتحفيز الابتكار في قطاعات مختلفة، خصوصاً في الطاقة والبنية التحتية والصناعة.

كما ستساهم هذه الاتفاقيات في دعم سياسات الحكومة السورية التنموية، وتسهيل تنفيذ مشاريع ضخمة في المدن السورية بما يخدم خطط النمو المستدام وتحقيق أهداف رؤية إعادة الإعمار الوطنية.

ســاحة واعــدة للاســتثمار

السـوق السـورية تفتـح الأبـواب للشراكات طويلة الأجل

الحرية- رشا عيسى

تتحرك المملكة العربية السعودية بثقلها الاقتصادي نحو سوريا، واضعةً أسس مرحلة جديدة من التعافي والتنمية، في خطوة تعكس تحولاً استراتيجياً في دور الرياض داخل المشهد السوري، من الدعم السياسي والإنساني إلى الشراكة الاقتصادية طويلة الأمد.

ورغم التحديات التي تواجهها، تُعد السوق السورية ساحة واعـدة للاستثمار فـي مـجـالات البنية التحتية، الطاقة، الاتصالات، والنقل، ما يجعلها نقطة جذب للمستثمرين الباحثين عن فرص جديدة في بيئة إقليمية متغيرة.

ويرى الباحث الاقتصادي طلال اسعيد أن السعودية بدأت تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية السورية، من خلال حزمة استثمارات تستهدف البنية التحتية والقطاعات الخدمية الأساسية، ضمن رؤية متكاملة لإعادة الإعمار وتعزيز الاستقرار.

وأضاف اسعيد لـ"الحرية": إن الرياض توظف أدواتـهـا الدبلوماسية والمالية والإنسانية لتكون فاعلاً رئيسياً في "سوريا الجديدة"، ضمن معادلة إقليمية أوسع تشهد إعادة تشكيل لموازين النفوذ في المنطقة بعد تراجع قوى تقليدية فاعلة داخل الساحة السورية.

دوافع استراتيجية خلف التوجه السعودي

وأشار اسعيد إلى أن انخراط السعودية في الاستثمار داخل سوريا تحكمه اعتبارات استراتيجية، فـي مقدمتها، الحد من عودة النفوذ الإيراني إلى مفاصل الدولة السورية، ومنع إعادة إحياء شبكات تجارة وإنتاج المخدرات التي باتت تشكل تهديداً للأمن الإقليمي.

وأوضـح أن الاستثمار هنا يمثل أداة استقرار سياسي واقتصادي في آن واحد، تسهم في تجفيف منابع الفوضى وتعزيز حضور الدولة.

ركيزة إعادة الإعمار

وبيّن اسعيد أن كلفة إعـادة إعمار سوريا تُقدّر ما بين 250 و400 مليار دولار، ما يجعل تحريك القطاعات الإنتاجية أولوية قصوى، وعلى رأسها قطاع الأسمنت.

وأضاف: إن الاستثمارات السعودية في هذا القطاع ستؤدي إلى توفير فرص عمل واسعة، وزيادة الإيرادات الحكومية، وخفض كلفة إعادة الإعمار.

فتح أبواب الاستثمارات الأخرى

وأكـد اسعيد أن تدفق الاستثمارات السعودية، إلى جانب استثمارات إقليمية أخرى، سيعزز من استقرار الحكومة الحالية ويدعم قدرتها على إدارة مرحلة التعافي، مشيراً إلى أن نجاح المشاريع السعودية سيشكل عامل جذب لاستثمارات عربية وغربية إضافية.

ولفت إلى أن التركيز على قطاعات الأسمنت، الطيران، والاتـصـالات يعكس توجهاً نحو شراكة استراتيجية طويلة الأمد، لا ترتبط بمشاريع مرحلية.

خريطة استثمارية

وأوضـح اسعيد أن الاستثمارات السعودية شملت عـقـوداً موزعة على مساحة سوريا، أبرزها: اتفاقية تطوير مطار حلب الدولي بين الهيئة العـامـة للطيران المـدنـي الـسـوري وتحالف استثماري سعودي بقيادة مجموعة بن داوود للاستثمار، وتطوير وتشغيل المطار الحالي بالتوازي مع إنشاء مطار جديد، وتمويل منظومة رادارات ملاحية تغطي كامل الأجواء السورية.

وأشـار إلـى أن السعودية أعلنت عن استثمار بقيمة 7.5 مليارات ريال سعودي (نحو ملياري دولار) لتطوير مطاري مدينة حلب على مراحل متعددة.

شراكة سعودية – سورية استثمارات استراتيجية تطلق مرحلة التعافي

الحرية – منال الشرع

حظي الاقتصاد السوري بانطلاقة تاريخية مهمة إبان الإعلان عن مجموعة استثمارات سعودية تستهدف قطاعات اقتصادية، تُشكّل المفصل الأسـاسـي لعملية النهوض الاقتصادي في البلاد.

الخبير الاقتصادي محمود المحمد أكد لـ"الحرية" أن هذه الاستثمارات تميزت بكونها تبلغ قيمتها الاستثمارية مليارات الدولارات وتقوم على عقود تنفيذية لا على مذكّرات تفاهم، ما يعطيها طابعاً عملياً وجدّياً منقطع النظير، منوهاً بأن دخول شركات سعودية معروفة تاريخياً بخبراتها إقليمياً وعالمياً يعزز من مستوى الثقة بالاقتصاد السوري وفرصه المطروحة، ويعطي مؤشراً بانطلاقة مرحلة جديدة عنوانها نقل الخبرات وعـودة سوريا إلى مكانتها ضمن محيطها الاقتصادي العربي.

ونـوه المحمد بـأن هـذه الاستثمارات تشمل قطاعات حيوية كالاتصالات والطيران وتطوير وتشغيل المطارات وتحلية مياه البحر، بالإضافة إلى قطاع استثمارات واسع النطاق في مجالات التطوير العقاري.

ويـرى المحمد أنه يمكن أن يكون لهذه الاستثمارات انعكاسات إيجابية على عدة قطاعات حيوية في مقدمتها قطاع الاتصالات إذ يمثل دخول شركة الاتصالات السعودية (STC) إلى السوق السورية نقلة نوعية في هذا القطاع، من خلال تحديث شامل لشبكات الجيل الرابع (4G) والتمهيد للانتقال إلى الجيل الخامس (5G). وهـذا، وفق المحمد، ينقل قطاع الاتصالات من واقعه المتردي حالياً إلى مستوى متقدم من حيث سرعة وجودة نقل البيانات، وهذا يحقق تطوراً إيجابياً إلى تسريع نمو التجارة الإلكترونية، وتحسين كـفـاءة الخدمات الرقمية للمصارف والـشـركـات ودعـم التطبيقات والخدمات الإلكترونية المختلفة.

وقطاع الطيران والمطارات: "طيران ناس" و"بن داود" لإعادة سوريا إلى الخارطة العالمية إذ إن استثمار "طيران ناس" يسهم في إعادة ربط سوريا بشبكات الطيران الإقليمية والدولية من خلال نموذج الطيران منخفض التكلفة، ما يوفّر خيارات سفر أكثر مرونة وبأسعار مقبولة، كما يحقق هذا الدعم تنشيطاً سياحياً ويسهم في تطوير الشحن الجوي بكفاءة تشغيلية عالية بما يخدم حركة التجارة والأعمال.

ووفق المحمد، فإن استثمار شركة "بن داود" السعودية هدفه تحويل مطار حلب الدولي إلى مرتكز لوجستي إقليمي قادر على جذب شركات الطيران وشركات الشحن عبر إدارة خاصة عالية الكفاءة تطبق معايير عالمية في السلامة والأمـن وتعمل على خفض الهدر ورفع جودة الخدمات، ينعكس بشكل مباشر على تنشيط الدورة الاقتصادية في مدينة حلب ومحيطها ودعم القطاع الصناعي والتجاري في الشمال السوري.

كـذلك الأمر بالنسبة للأمن المائي: "أكوا باور" لتعزيز الموارد المستدامة فإن مشاريع تحلية المياه التي تنفذها شركة "أكوا باور" تكتسب أهمية استراتيجية بالغة، كونها تعزز الأمن المائي في سوريا كما تحقق، وفق المحمد، دعماً حقيقياً وترفد الموارد المائية القائمة باستخدام تقنيات حديثة أقل استهلاكاً للطاقة، ما يحسّن إدارة الموارد المائية على المدى الطويل.

وختم المحمد حديثه بالقول: تأتي أهمية هذه المشاريع في قدرتها على رفع سوية الاقتصاد السوري، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المزيد من فرص العمل، ما يؤدي لخفض معدلات البطالة، وستعزز هذه الاستثمارات الثقة بالبيئة الاستثمارية، بما يضع الأسـاس لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في المرحلة المقبلة.

الحرية
العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

بلا مجاملات

استثمار بنتائج متنوعة

سامي عيسى

خـطـوات مـهـمـة جـداً نـحـو تأسيس علاقات اقتصادية أكثر من متينة، بين سوريا والمملكة العربية السعودية، قوامها نيات طيبة، واستثمارات ضخمة تؤكد صوابية النوايا والإصرار على تحقيق نتائج أفضل تخدم شعبي البلدين..

من هنا نجد أن الاستثمار السعودي في سوريا يحمل إمكانيات واعدة، لتحفيز الاقتصاد السوري، وإعادة بناء البنية التحتية، ولكن النجاح يتوقف على كيفية إدارة هذه الاستثمارات، ومـدى تأثيرها على تحسين حياة المواطن السوري..

وتالياً فإن تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة، يتطلب إشـراك جميع المناطق السورية في هذه المشاريع، بالإضافة إلى ضمان استدامة الاستثمارات في مواجهة التحديات السياسية والأمنية..

وهـذا الاستثمار من الموضوعات المثيرة التي تتداخل فيها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تمر بها سوريا، وما يحمله من مكونات تحفيزية، من شأنها أن تساهم في زيـادة فرص النمو الاقتصادي بعد سنوات من الحرب والعقوبات..

فالسعودية يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في عمليات إعادة الإعمار، خاصة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، وشركاتها العملاقة قد تساهم في بناء مشاريع كبيرة مثل الطرق والجسور والمرافق العامة، ما يوفر وظائف ويسهم في تحسين الظروف المعيشية...

والجـانـب المهم أيـضـاً فـي زيـادة الضخ الاستثماري السعودي في جسم الاقتصاد السوري من شأنه تحقيق عوائد اقتصادية ضخمة، محسوبة النتائج تفرض إيجابيتها في توفير فرص العمل للسوريين، من خلال المشاريع المشتركة في مختلف المجالات، وخاصة في مجالات إعادة بناء البنية التحتية، والتي يمكن من خلالها المساهمة في إعادة بناء المدن المتضررة من الحرب، ما يعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الـسـوري، وزيـادة النشاط التجاري، وفتح أسواق جديدة بين البلدين، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز التبادل التجاري وزيادة حركة الاستيراد والتصدير.

وأمام ذلك كله لابد لنا من الحديث عن جانب مهم، لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي في الاستثمارات، وهو الأثر الاجتماعي الذي تتركه هذه الاستثمارات على الحياة الاجتماعية، والتي نتوقع أن تحقق أثراً كبيراً في تحسين مستوى الحياة، المعيشية والخدمية، والتعليم والصحة وغيرها في معظم المناطق السورية، وتحقيق اسـتـقـرار اجتماعي مـن خـلال دعـم الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً ..

لكن حتى ينجح هـذا الاستثمار لابـد من معالجة بعض التحديات التي تواجه هذه الاستثمارات، لاسيما ما يتعلق بالبيئة الاستثمارية في سوريا بشكل عام، ومعالجة الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية، وغيرها من التحديات التي تعوق ترجمة هذه الاستثمارات إلى واقع ملموس، يفرض إيجابيته على أدق تفصيل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن السوري، قبل الدولة والعكس صحيح..

ونـحـن بـانـتـظـار تـرجـمـة فـعـلـيـة لـهـذه الاستثمارات، لتحقيق حالة تنموية تستهدف كافة القطاعات الخدمية والإنتاجية، بما يعزز قـوة الاقتصاد الوطني وتحقيق استقلاليته المطلوبة..

سـوريـا والسعودية..

شراكة استراتيجية من الدعم إلى الاستثمار

الحرية – نهلة أبو تك

تشهد العلاقات السورية– السعودية تحوّلاً نوعياً يعكس إدراك المملكة العربية السعودية لأهمية سوريا الاستراتيجية عربياً وإقليمياً ودولياً، وحرصها على دعم استقرار الاقتصاد السوري وتعزيز قدراته التنموية، هذا التحول يضع العلاقة بين البلدين على مسار جديد يتجاوز الدعم التقليدي إلى شراكة اقتصادية استراتيجية طويلة الأمد، قائمة على الاستثمار المنظم والمشاريع المؤسسية، بدلاً من المساعدات المؤقتة.

وفـي حديثه لـ الحرية أوضـح رئيس المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية الدكتور ناصر القرعاوي أن المملكة تولي اهتماماً بالغاً وأولوية مطلقة لسوريا، لافتاً إلى أن هذا الاهتمام ليس فقط على المستوى السياسي، بل يشمل أبعاداً اقتصادية ومالية حاسمة وقال القرعاوي:

«تولي المملكة أهمية بالغة وأولوية مطلقة للشقيقة سوريا حرصاً منها على مكانتها وأهميتها الاستراتيجية، ولذلك امتد الاهتمام السعودي بسوريا، خاصة بعد الأزمة وما خلفه الوضع الاقتصادي المتردي من آثار خلال السنوات الماضية، في هذا الإطار، توالى الدعم السخي السياسي والاقتصادي واللوجستي».

وأضـاف القرعاوي إن الدعم السعودي لم يقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل شمل الأبعاد الاقتصادية والتموينية، حيث تمثل بداية الدعم الاقتصادي في توفير الإمدادات والموارد الغذائية عبر قوافل التموين، إلى جانب دعم الحكومة السورية واستقرار عملتها الوطنية من خلال المنح المالية، ما أسهم في تعزيز قيمة الليرة ورفع مستوى الاستقرار الاقتصادي.

توجه أكثر تركيزاً وتنظيماً

وفيما يتعلق بالدور السعودي في القطاع الاقتصادي، أكد القرعاوي أن التحوّل الحالي يعكس توجهاً أكثر تنظيمًا وتركيزًا، يشمل الحكومة والقطاع الخاص، موجهاً نحو القطاعات السورية الأكثر حاجة للنهوض الاقتصادي. وقال: «في المجال الاقتصادي القوي، تحول الدور السعودي الحكومي والقطاع الخاص ضمن هذا التوجه ليصبح أكثر تركيزاً وتنظيماً، موجهاً نحو أهم القطاعات المحتاجة».

وأشار القرعاوي إلى أن القيادة السعودية تتابع أولويات سوريا بشكل مباشر، مع تكليف سمو ولي العهد برئاسة لجنة العمل السعودي– السوري المشتركة، مؤكداً أن الملف السوري يحظى بأولوية ضمن البرامج السعودية مع الأشقاء، أسوة بالملف اليمني. مضيفاً :«هذا التواجد يعكس حرص القيادة السعودية على متابعة الاحتياجات السورية مباشرة، ومواكبة المشاريع والبرامج بما يخدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد».

حزم استثمارية سعودية كبرى في سوريا

وفي جانب الاستثمارات المستقبلية، كشف القرعاوي عن حزم مشاريع سعودية استراتيجية قيد الإطلاق، تشمل شركات سعودية كبرى تعمل على تطوير قطاعات متعددة وحيوية في سوريا. وأوضح: «هذه الخطوة ليست مجرد استثمار مالي، بل تمثل شراكة مؤسسية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية والخدمات الأساسية، وخلق فرص عمل، وتعزيز قدرة الاقتصاد السوري على النمو المستدام».

وأشار القرعاوي إلى أن هذه المشاريع تمثل امتداداً للمرحلة السابقة من الدعم السعودي، مؤكداً أن المملكة كانت دوماً من الداعمين لسوريا، وأن الخطوات المقبلة أكثر استراتيجية وتركيزاً على القطاعات الحيوية، بما يضمن تأثيراً اقتصادياً ملموساً ومستداماً.

الاستثمار المنظم هو المدخل الحقيقي لاستقرار سوريا اقتصادياً

وحول الرؤية الاستراتيجية لهذه الاستثمارات، أوضح القرعاوي: «ترى المملكة أن الاستثمار المنظم هو المدخل الحقيقي لاستقرار سوريا اقتصادياً، وهو السبيل لإعـادة دمج الاقتصاد السوري في الـدورة الاقتصادية الإقليمية، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. التركيز على القطاعات الحيوية مثل الطيران، والاتصالات، والمياه، والبنية التحتية يضمن أن تكون الشراكة مع سوريا مؤسسية ومستدامة، بعيداً عن المساعدات المؤقتة».

وأوضح القرعاوي أن هذه الاستثمارات ستسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد السوري، وتحفيز القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يمكن سوريا تدريجياً من التحول إلى مركز جذب للاستثمارات الإقليمية والعربية. وأضاف:

«الاستثمارات القادمة ستدعم الاقتصاد السوري على المدى الطويل، عبر مشاريع مدروسة بعناية تضمن النمو المستدام وإعادة بناء القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحقق تكاملاً بين الدعم السعودي المباشر والشراكة الاقتصادية المؤسسية».

تطور العلاقات السورية – السعودية من الدعم إلى الشراكة

يعكس هذا التوجه السعودي الجديد إدراك المملكة لأهمية سوريا كعنصر أساسي في الاستقرار الإقليمي، وضرورة توفير بيئة اقتصادية مستدامة تضمن الاستفادة من قـدرات البلد الإنتاجية والبشرية، كما تؤكد هذه الاستثمارات الاستراتيجية رغبة السعودية في تعزيز الروابط الاقتصادية العربية–العربية، وإعادة سوريا إلى دائرة الاقتصاد الإقليمي بشكل منظم ومستدام.

وأكـد القرعاوي أن هذه المرحلة الجديدة من العلاقات السورية – السعودية تمثل قفزة نوعية من الدعم المباشر إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد، مشيراً إلى أن المجلس التنسيقي السعودي–السوري سيكون منصة متابعة هذه المشاريع، لضمان التنفيذ الفعال والمستدام بما يخدم التنمية الشاملة في سوريا. وقال:

«الرؤية السعودية واضحة الشراكة الاقتصادية طويلة الأمد، المبنية على الاستثمار المنظم في القطاعات الحيوية، هي الطريق الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في سوريا».

حوكمـة «إتـلاف النقـد»

ركيزة للاسـتقرار المالـي وحماية الاقتصـاد الكلي

الحرية- لوريس عمران

يمثل إعلان الجهاز المركزي للرقابة المالية عن إشرافه المباشر على عمليات استلام وفرز وإتلاف الكتلة النقدية السورية القديمة خطوة تتجاوز الإجـراء الإداري الروتيني، لتدخل في صلب العمليات السيادية التي تهدف إلى ضبط الإيقاع النقدي وحماية الاقتصاد الكلي.

إن هـذه العملية التي تبدأ من لحظة تسلم الأوراق النقدية فـي فـروع المحافظات وصـولاً إلـى المراكز المخصصة للإتلاف، تشكل حلقة أمان ضرورية لضمان عدم تسرب أي جزء من هذه الكتلة خارج القنوات الرسمية، وهو ما نطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية "صيانة نزاهة النقد المتداول".

التحصين الرقابي ومنع التضخم الوهمي

وفي هذا السياق أشار الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية الدكتور علي ميا إلى أن الدور الرقابي للجهاز في هذه المرحلة يعد صمام أمـان حقيقي لمنع ما يسمى التسرب النقدي العكسي.

وأكـد الدكتور ميا لـ "الحرية" أن وجـود جهة رقابية مستقلة تتابع تفاصيل الفرز والإتلاف يقطع الطريق أمام أي محاولات لإعادة ضخ العملة المنسحبة من التداول في الأسـواق بطرق غير قانونية، معتبراً أن هذا الإجـراء يحمي القيمة الاعتبارية للعملة الجديدة ويمنع حدوث تضخم وهمي ناتج عن ازدواجية الكتلة النقدية، حيث إن أي تداخل بين النقد القديم والجديد سيؤدي حتماً إلى تآكل القوة الشرائية وزعزعة استقرار الأسعار.

تعزيز الشفافية ودقة البيانات النقدية

كما لفت الدكتور ميا إلى أن التنسيق الوثيق بين الجهاز المركزي للرقابة المالية ومصرف سوريا المركزي يعكس رغبة حقيقية في تكريس مبدأ الشفافية المطلقة في إدارة المال العام، موضحاً أن هذه الرقابة الميدانية تسهم في تدقيق القيود المحاسبية ومطابقتها مع الواقع الفعلي للكميات التالفة، ما يمنح راسمي السياسة النقدية قاعدة بيانات صلبة ودقيقة حول حجم السيولة المتبقية في الأسـواق. واضـاف إن دقة هذه البيانات هي المحرك الأساسي لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن إدارة العرض النقدي، وهو أمر حيوي لضمان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الوطني.

وبيّن ميا في تحليله أن هذه الإجـراءات تتجاوز البعد التنظيمي لتصل إلى حماية النظام المصرفي من مخاطر العملات المزورة أو المشبوهة التي قد تظهر أثناء عمليات الفرز الدقيق، معتبراً أن تنظيف السوق من الأوراق النقدية القديمة والمهترئة تحت إشـراف رقابي صـارم يرفع من كفاءة التداول المالي.

وأكد ميا أن هذه الخطوة تسهل المعاملات التجارية والآلية عبر الصرافات ونقاط البيع، وتقلل في الوقت نفسه من تكاليف إدارة النقد اللوجستية التي تتحملها الدولة، ما ينعكس إيجاباً على سرعة الـدوران النقدي داخل القنوات الرسمية.

بناء الثقة واستدامة التعافي الاقتصادي

وأضاف الدكتور ميا إن الأثر النفسي لهذه الخطوة على الشارع والفعاليات التجارية لا يقل أهمية عن أثرها التقني، كونها تعزز ثقة المواطن بالسياسات النقدية المعتمدة وتؤكد جدية الدولة في مكافحة الهدر والتجاوزات تحت مظلة القوانين النافذة.

وشـدد على أن حوكمة عملية الإتـلاف هي رسالة استقرار قوية لـلأسـواق تساهم في لجم الشائعات والمضاربات، وتضع حجر الزاوية لبناء نظام مالي متين وقادر على دعم مرحلة التعافي الاقتصادي المنشودة بـمـرونـة وشفافية عـالـيـة، بما يضمن حـقـوق الـدولـة والمواطن على حد سواء.

رغم امتلاكها مزايا حقيقية ونسبية..

صناعة الألبسة الجاهزة أمام «سيناريوهين» خطيرين..!

الحرية- رشا عيسى

يواجه قطاع صناعة الملابس الجاهزة اختباراً وجودياً قاسياً ليس بسبب ضعف الخبرة والمهارة أو غياب الطلب، بل نتيجة بيئة إنتاج غير مكافئة، ما أفقده مكانة احتلها لعقود تشغيلياً وتصديرياً، في وقت تُبذل فيه محاولات متفرقة لإعادة تحريك عجلة الاقتصاد.

وحسب الخبير الاقتصادي الدكتور هشام الخياط، فإن القطاع مهدد بتقلص حاد خلال السنوات القليلة المقبلة ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وذكـيـة، والـسـؤال الأبـرز، هل يصمد قطاع الألبسة أم يتجه نحو الزوال؟

الجواب المباشر هو: لا، لن يصمد القطاع بشكله الحالي على المدى المتوسط (3–5 سنوات) إذا استمرت الظروف الراهنة دون إجـراءات حمائية ذكية أو دعـم موجه كما يؤكد الخياط لـ"الحرية". ويضيف: إن القطاع لن يختفي بالكامل، لكنه سيتحول إلـى نشاط مـحـدود يقتصر على الإنتاج المخصص والطلبات الخاصة، مثل ملابس الأعراس أو الأزياء الرسمية، مقابل خسارته جزءاً كبيراً من السوق المحلي، مع إغلاق واسع للورشات الصغيرة والمتوسطة في حلب ودمشق، وخسارة عشرات آلاف فرص العمل.

يـرى الخياط أن التحديات التي تواجه القطاع متراكمة ومتعددة الأبعاد، ويمكن تلخيص أبرزها بتكاليف الطاقة المرتفعة جداً، حيث تشكل الكهرباء والمولدات ما بين 40 إلى 70% من التكلفة الإجمالية، وهي نسب تفوق بكثير مثيلاتها في دول منافسة كـالأردن ومصر بنغلاديش، وغلاء مدخلات الإنتاج من خيوط وأقمشة وإكسسوارات بنسبة 30–50% مقارنة بالأسواق الإقليمية، نتيجة الاعتماد على الاستيراد والجمارك المرتفعة وتقلبات سعر الصرف.

والاجـتـيـاح الـواسـع لـلـبـالـة (الملابس المستعملة)، التي تستحوذ على أكثر من نصف السوق الشعبي في العديد من المدن، بأسعار منخفضة تغير قواعد المنافسة جـذريـاً، والإغـراق الـخـارجـي مـن دول مثل الصين وبنغلادش وباكستان وتركيا، حيث تصل أسعار المنتجات النهائية أقل بـ40–70% بفضل "اقتصاديات الحجم" والدعم الحكومي والطاقة الرخيصة، وضعف البنية التحتية واللوجستيات، ما يضيف 15– 25% إضافية على التكلفة النهائية.

مزايا نسبية غير مستثمرة

ورغم الصورة القاتمة، يؤكد الخياط أن القطاع السوري لا يزال يمتلك مزايا حقيقية يمكن البناء عليها، إذا ما استُخدمت بذكاء، منها القرب الجغرافي من أسواق العراق والأردن ولبنان وشمال السعودية وجنوب تركيا، ما يعني سرعة تسليم وكلفة نقل أقل، والمهارة التاريخية في التفصيل اليدوي والتطريز والتشطيب عالي الجودة، خصوصاً في الأزياء الراقية وفساتين السهرة.

ومـن المزايا أيضاً القدرة على الإنتاج المرن والسريع بكميات صغيرة، المناسبة للطلبات الخاصة والعـلامـات المحلية، وإمكانية التوجه نحو الاستدامة والمنتجات المتخصصة (niche) للأسواق الأوروبية، في حال الحصول على الشهادات الدولية.

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

مع تقلص شبكات الحماية الاجتماعية..

التضخم يمنع القدرة الشرائية من استعادة عافيتها

الحرية – فادية مجد

تعيش الأسر السورية تحديات يومية متزايدة مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع القدرة الشرائية، في وقت تتقلص فيه شبكات الأمان الاجتماعي ، وتزداد الفجوة بين الدخل والاحتياجات الأساسية.

الغذاء عبء متزايد

الخبير الاقتصادي إيهاب اسمندر أكد لـ"الحرية" أن السوريين يواجهون مرحلة معيشية شديدة التعقيد، بعد سلسلة من القرارات الاقتصادية التي رفعت أسعار السلع الأساسية، وألغت الدعم عن مواد كانت تشكل جزءاً من شبكة الأمان الاجتماعي، لافتاً إلى أن هذه التطورات جاءت في وقت لم تستعد فيه القدرة الشرائية عافيتها، ما جعل أثر التضخم مضاعفاً على الأسر، رغم التراجع النسبي الذي ظهر في معدلات التضخم خلال عام 2025.

وأشار اسمندر إلى أن رفع أسعار الخبز بنحو عشرة أضعاف لم يكن مجرد تعديل سعري، بل تحول إلى عبء مباشر على سلة الغذاء، خاصة أن الخبز يشكل العنصر الأكثر استهلاكاً لدى الأسر محدودة الدخل.

موضحاً أن أسعار الغذاء أيضاً ارتفعت بنحو 500% خلال خمس السنوات الأخيرة ، وفق بيانات برنامج الغذاء العالمي والإسكوا، وهو ما جعل الأسرة السورية تحتاج إلى ما يقارب 400 دولار شهرياً لتأمين غذائها الأساسي، وهو مبلغ يفوق قدرة معظم الأسر .

التدفئة تحد إضافي

أما التدفئة فقد أصبحت تحدياً إضافياً بعد توحيد سعر مازوت التدفئة ليصل إلى دولار لليتر تقريباً، الأمر الذي رفع تكلفة التدفئة الشهرية إلى نحو 150 دولاراً، وهو مبلغ يتجاوز راتب موظف من الفئة الأولى.

ورأى اسمندر أن كثيراً من الأسر لم تجد بديلاً فعلياً، فالكهرباء غير مستقرة، والحطب مكلف وغير متوفر في بعض المناطق، ما يعني أن شتاءً كاملاً قد يمر دون وسيلة تدفئة حقيقية.

الكهرباء عبء مالي

وأوضح الخبير الاقتصادي أن رفع أسعار الكهرباء حتى 60 ضعفاً للشريحة الأولى ، وأكثر من 140 ضعفاً للشريحة الثانية جعل الفاتورة الشهرية تتجاوز 500 ألف ليرة، وهو ما يستهلك جزءاً كبيراً من دخل الأسرة ، ويجعل الكهرباء تتحول من خدمة أساسية إلى عبء مالي ، مشيراً إلى أن هذا الارتفاع لا يقتصر أثره على المنازل، بل يمتد إلى الورش الصغيرة والمحال التجارية التي تعتمد على الكهرباء في عملها اليومي، ما يرفع تكاليف الإنتاج ويزيد من أسعار السلع والخدمات.

الدعم والرواتب

وأشار إسمندر إلى أن إلغاء الدعم الحكومي دون برامج تعويضية فعّالة زاد من هشاشة المجتمع، خاصة أن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، منوهاً بأن الدعم كان يعاني من مشكلات، لكن إلغاؤه دون بدائل واضحة جعل الأسر تواجه الأسعار الجديدة دون أي حماية، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين الدخل والاحتياجات الأساسية، لافتاً إلى أن رفع الرواتب بنسبة 200% خلال عام 2025 لم يحقق أثراً ملموساً، لأن متوسط الدخل بقي عند حدود 100 دولار، وهو مبلغ لا يغطي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، مبيناً أنّ الزيادة فقدت قيمتها فور صدورها بسبب الارتفاع المتسارع في الأسعار، ما جعلها أقرب إلى تعديل شكلي لا يعالج جوهر المشكلة.

خطوات للتخفيف

وحذر اسمندر من أن استمرار هذا المسار قد يؤدي إلى انهيار القدرة على تأمين الغذاء والدواء والطاقة والتعليم، مؤكداً أن تخفيف حدّة الأزمة يتطلب رفع الرواتب بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وإطلاق برنامج وطني لدعم الفئات الأكثر هشاشة، وربط أي زيادة في الأسعار بتحسن موازٍ في الدخل، إضافة إلى إصلاح اقتصادي قادر على جذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل تعزز الإنتاج والدخل.

نفي قاطع لبيع مصانع النسيج الحكومية..

وزارة الصناعة: استثمار لا بيع.. خطة لشراكة القطاع الخاص

الحرية – إلهام عثمان

نفت الشركة العامة للغزل والنسيج، بشكل قاطع، ما يتم تداوله بشأن عرض المصانع والمعامل النسيجية الحكومية في وزارة الصناعة للبيع، مؤكدة أن التوجه الاستراتيجي المعتمد اليوم، يرتكز على فتح باب الاستثمار والشراكة الإنتاجية مع القطاع الخاص، مع بقاء ملكية هذه الأصول للدولة.

جاء ذلك في تصريح خاص "للحرية" في حوار مع الدكتور عماد علي، مدير الشركة العامة للغزل والنسيج، والتي أكد فيها على أن "فكرة بيع المعامل غير واردة"، مشيراً إلى أن الهدف من خطط الشراكة هو تطوير العملية الإنتاجية، ورفع الكفاءة، مع الحفاظ على القوة العاملة الحالية.

فكرة بيع المعامل غير واردة والاستراتيجية المتبعة ترتكز على الشراكة مع القطاع الخاص لاستثمار هذه الأصول مع بقائها ملكاً للدولة

وأوضح علي أن هذا التوجه يندرج ضمن خطة أشمل لإعادة تأهيل وتنشيط قطاع النسيج الوطني، الذي يعد ركيزة اقتصادية مهمة تساهم في توفير فرص العمل وتعزيز الصادرات.

تحديث البنى التحتية المتقادمة

وفي تفاصيل الخطة، أشار المسؤول إلى أن دافع الشراكات المقترحة مع القطاع الخاص يتمثل في مواجهة التحديات القائمة، أبرزها تقادم الآلات وارتفاع تكاليف التشغيل، حيث إن أحدث المعامل الحكومية يعتمد على معدات يعود تاريخها إلى ما قبل عام 2000.

وبحسب التصريحات، فإن الشراكة ستتيح الاستفادة من الخبرات الإدارية والمالية للقطاع الخاص وضخ استثمارات جديدة، بهدف التحديث التقني، رفع الجودة، وتخفيض التكاليف.

أحدث المعامل الحكومية يعتمد على معدات يعود تاريخها إلى ما قبل عام 2000

تجارب أولية وخطوات تنفيذية

ولفت مدير الشركة العامة إلى أن وزارة الصناعة تتابع حالياً مع مستثمرين محتملين، على خلفية تجارب أولية ناجحة في أقسام محددة من بعض المعامل، كمقدمة لتعميم نموذج الشراكة، مؤكداً أن الوزارة ستوفر التسهيلات اللازمة لتذليل العقبات أمام المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بتأمين مستلزمات الإنتاج وإجراءات التحديث.

حماية قطاع استراتيجي

وشدد علي على الأهمية التاريخية والاستراتيجية لقطاع النسيج كإرث صناعي وطني، يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي، مع الإشارة إلى السمعة الطيبة التي تحظى بها المنتجات السورية، ومنها المنسوجات التراثية، في الأسواق الخارجية.

أساس التنمية المستدامة والمتنوعة.. الاستثمارات الخارجية الأكثر قدرة على تحقيق التراكم الرأسمالي

الحرية – مركزان الخليل

ما يواجهه الاقتصاد السوري اليوم من تحديات داخلية وخارجية، تحتاج لمعالجات فورية تفرض نفسها وبقوة على أرض الواقع الذي يتطلب الكثير من الخطوات الإجرائية، التي تسمح بتعزيز إجراءات المعالجة، وإعادة بناء مراكز القوة للاقتصاد الوطني بعد حالات التدمير التي شهدها خلال السنوات الماضية.

وبالتالي أولى هذه الخطوات فتح الباب أمام الاستثمار الخارجي للمشاركة في إعادة البناء من هنا يرى الخبير الاقتصادي الدكتور "فادي عياش" أن الاستثمارات السعودية في سوريا تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إعادة بناء العلاقات الاقتصادية بين البلدين، رغم بعض التحديات التي تواجهها، إلا أن استمرار هذا التعاون قد يؤدي إلى توطيد التعاون الإقليمي، وتوسيع حجم التبادل التجاري، واستفادة سوريا من الخبرات المالية والتقنية السعودية المتطورة وفي كافة المجالات الخدمي منها والاقتصادي.

توجه نحو الاستثمار كبديل آمن

وأضاف "عياش" في حديثه لـ"الحرية": من حيث المبدأ، الرهان الأكبر لتعافي اقتصادنا يكمن في الاستثمار، وبالتالي الاستثمارات مرحب بها بأي شكل وحجم كانت، ومن المعروف اقتصادياً أن للاستثمار الخارجي تحديداً الدور الأكبر في تحقيق التراكم الرأسمالي في البلد وهو الأساس الذي تعتمده التنمية المستدامة والمتنوعة.

وكذلك فإن توجهات الدولة هي للاعتماد على الاستثمار لإعادة الإعمار كبديل آمن وسيادي عن الارتهان للقروض والمساعدات، بالإضافة إلى كل ما تقدم يمكن التركيز على أهمية أن تكون هذه الاستثمارات سعودية المصدر، فقد أثبتت المملكة العربية السعودية مستوى ثابتاً من الجدية والإصرار على مساعدة الاقتصاد السوري للتعافي، انسجاماً مع رؤيتها للتنمية الاقتصادية الإقليمية.

اتفاقيات جادة في التنفيذ

من جانب آخر نجد أهمية هذه الاستثمارات الكبيرة، في كونها موجهة لقطاعات حيوية ذات أثر اجتماعي وتنموي كبير، وذات أولوية في سرعة التعافي كقطاعات النقل والاتصالات والمياه، لا بد من التنويه أن هذه الاستثمارات السعودية ستتم وفق اتفاقيات محددة وليس مذكرات تفاهم غير ملزمة ما يؤكد الجدية والجدارة. وبناءً عليه يمكننا توقع تصاعد وتيرة الاستثمار في المرحلة القريبة القادمة بعدما أزيحت غالبية العقبات الأساسية التي كانت تعوقه، وهذا يتطلب جهوداً كبيرة من الحكومة لمواكبة هذا الزخم وتهيئة البيئة الجاذبة والمستقرة من خلال التشريعات والإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار ككل.

عوائد اقتصادية مهمة

من ناحية المواطن يرى "عياش"، أن العائد من هذه الاستثمارات سيكون مرتبطًا بتحقيق فائدة مباشرة في شكل فرص عمل، تحسين مستوى المعيشة، وتوافر سلع وخدمات أفضل، ومع ذلك قد لا يلمس المواطن هذه الفوائد بشكل كامل إذا لم تتم إدارة هذه الاستثمارات بطريقة تحقق توزيعًا عادلاً للموارد، وتوفيراً للفرص في المناطق الأكثر تضررًا من الحرب.

مجالات واسعة ومستقبل واعد

الاستثمار السعودي في سوريا يحمل إمكانيات واعدة لتحفيز الاقتصاد السوري وإعادة بناء البنية التحتية، ولكن النجاح يتوقف على كيفية إدارة هذه الاستثمارات ومدى تأثيرها على تحسين حياة المواطن السوري، إن تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة يتطلب إشراك جميع المناطق السورية في هذه المشاريع، بالإضافة إلى ضمان استدامة الاستثمارات في مواجهة التحديات السياسية والأمنية.

الاستثمارات السعودية محفز كبير للنمو

وخاصة أن الاستثمارات السعودية في سوريا من شأنها أن تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتلعب دورًا رئيسيًا في عمليات إعادة الإعمار، خاصة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية.

إلى جانب المساهمة بصورة أكبر في بناء مشاريع كبيرة مثل الطرق والجسور والمرافق العامة، ما يوفر وظائف ويسهم في تحسين الظروف المعيشية للأسر السورية التي يسعى الجميع حكومة وأفراد وفعاليات اقتصادية واجتماعية وأهلية لإيجاد بيئة تحمل محفزات التشجيع، لتحسين واقعها المعيشي والإنساني وغيره.

خبير اقتصادي يقترح إنشاء «بنك المشاريع الوطني» للاستفادة من الاستثمارات الخارجية

الحرية – نهلة أبو تك

وسط التحديات الاقتصادية الكبيرة، يبرز الاستثمار العربي والأجنبي كأحد الحلول الأساسية لإعادة تحريك السوق السورية وتعزيز التنمية، السؤال الأساسي الآن ليس حول جدوى هذه الاستثمارات، بل حول كيفية توجيهها بطريقة تحقق أثراً اقتصادياً واجتماعياً ملموساً للمواطن السوري.

في هذا السياق، يؤكد د. محمد زريق فرحات، خبير دراسات الجدوى الاقتصادية، أهمية مفهوم الاستثمار المؤثر (Impact Investing)، وهو الاستثمار الذي لا يركز فقط على العائد المالي، بل على تحقيق أثر اجتماعي مستدام يعزز الرفاه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مضيفاً: "سوريا لا تحتاج اليوم إلى تدفقات رأسمالية عابرة، بل إلى استثمارات مصممة لتكون جزءاً من مشروع تنموي طويل الأمد يوازن بين الربحية والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية"،

بحسب فرحات، الاستثمار المؤثر يندمج ضمن منظومة اقتصادية متكاملة تشمل الحكومة كمنظم وميسر، والقطاع الخاص المحلي كمشغّل، والمستثمر الأجنبي كمصدر لرأس المال والخبرة، إضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري لسلاسل القيمة.

كما أكد فرحات أن النهوض الاقتصادي لا يتحقق عبر جذب مستثمر واحد كبير فقط، بل عبر بناء بيئة صناعية متماسكة قادرة على توليد قيمة مضافة مستمرة، فمشاريع البنية التحتية والسكن ليست مجرد إنشاءات، بل محركات لمنظومة اقتصادية واسعة تشمل المقاول المحلي، والعمالة الوطنية، والتمويل المصرفي، وشركات مواد البناء والمصالح العقارية، وشركات الوساطة والصيانة والأمن وغيرها.

"تنسيق هذه الأطراف ضمن منظومة متكاملة يحول الاستثمار من مبادرات متفرقة إلى صناعة اقتصادية متماسكة، ويزيد من كفاءة الاقتصاد ويقلل من هشاشته"، موضحاً أن الثقة أساس البداية، والاستثمار في سوريا يبدأ من الثقة بالسوق السورية رغم غياب المقومات المثالية للاستثمار التقليدي.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية

العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

بين الذهـــب والـــدولار..

لمـاذا يلجأ السوريـون إلى تنويـع ملاذاتهم المالية؟

الحرية– لمى سليمان

تشهد الأســواق العالمية عـدم يقين متزايد بسبب بعض السياسات الاقتصادية، وفي ظل هذه التقلبات يبقى مفهوم الملاذ الآمـن الهاجس المقلق للمستثمرين فهل سيبقى الـذهـب الضامن الأسـاسـي طويل الأمد للمدخرات مدعوماً بشرائه من البنوك المركزية منعاً للتضخم؟ أم إن للدولار دوراً أقوى مستغلاً تصاعد قيمته أمام العملات الأخرى؟ وهل سيكون لمغامري الفضة رأي آخر يقتضي ربط دوره بالنمو الصناعي؟ وهل يجوز تنويع الملاذات حرصاً على تدوير الخسارة؟

في إجابة عن الأسئلة السابقة يوضح الخبير الاقتصادي أنس الفيومي مفهوم الملاذ الآمن الذي يشكل حجر الأساس في قـرارات المستثمرين عند اشتـداد الأزمـات الجيوسياسية أو الاقتصادية، غير أنه في السنوات الأخيرة، و ما حملته من تضخم مرتفع وحـروب ، واضطرابات في سلاسل التوريد ، وصراعات نقدية بين القوى الكبرى، قادت لطرح السؤال المهم هل يعتبر الدولار الملاذ الآمن للادخار .

المشهد السوري

وفي تصريح لـ«الحرية»" يتناول الفيومي موضوع الملاذات الآمنة من الزاوية السورية فقط، لأنه في عالم يتجه نحو اضطراب نقدي واقتصادي متزايد، لم يعد البحث عن الملاذ الآمن ترفاً استثمارياً، بل ضرورة وجـوديـة للدول والأفــراد على حد سـواء، هذه الحقيقة تكتسب بعداً مضاعفاً في المنطقة العربية، وخصوصاً في سوريا، حيث تتقاطع الضغوط الداخلية العديدة مع تحولات النظام المالي العالمي.

بداية ما زال الدولار الأميركي يشكل العملة المرجعية الأولى عالمياً، إلا أن دوره كملاذ آمن لم يعد مطلقاً، لأن العقوبات المالية،واستخدام العملة كسلاح سياسي، والتوسع الكبير في السياسة النقدية الأميركية، دفعت دولاً عدة إلى إعادة النظر في هيكلة الاحتياطي لديها، أما بالنسبة لبلدنا، فإن الاعتماد القسري على الـدولار في التسعير والتجارة الخارجية وحتى في الموازنات التقديرية، جعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، دون امتلاك أدوات كافية للظروف الطارئة.

المعادن الثمينة

يـرى الفيومي أن في صـورة المعادن الثمينة في المشهد السوري يبرز الذهب كملاذ أكثر ثقة للأفراد، لاسيما في ظل ضعف الثقة بالعملة المحلية لسنوات سـابـقـة، ومـحـدوديـة الأدوات الإدخـاريـة المصرفية، والقيود المفروضة على حركة الأموال. أثبت الذهب خلال السنوات الماضية أنه مخزن قيمة فعّال للأسرة السورية، سواء داخل البلاد أو في دول الجوار ، إذ يحتفظ بقيمته نسبياً بعيداً عن التقلبات الحادة في أسعار الصرف.

أما الفضة فرغم انخفاض كلفته مقارنة بالذهب، إلا أن دوره في الادخار السوري ما زال محدوداً، بسبب تقلب أسعاره وارتباطه بالنشاط الصناعي العالمي، إضافـة إلى ضعف سوقه المحلي، ومع ذلك يشكل خياراً مكملاً لا بديلاً، خاصة لصغار المدخرين الباحثين عن تنوع محدود المخاطر .

غياب الدعم الفعّال حوّلها إلى نشاط عالي المخاطر..

تساؤلات حول قدرة الزراعة على حماية الأمن الغذائي

الحرية – نهلة أبو تك

في وقت تواجه فيه سوريا تحديات مناخية واقتصادية متراكمة، تتصدر الزراعة قائمة القطاعات الأكثر تضرراً، محوّلة الأمن الغذائي إلى قضية حساسة ترتبط مباشرة باستقرار حياة ملايين المواطنين، سنوات الجفاف المتواصلة، وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج، وتقلب أسعار المواد الغذائية، عوامل وضعت المزارع السوري أمام معضلة وجودية كيف يمكن الحفاظ على الإنتاج في ظل ضغوط متزايدة؟

وفي هذا السياق، يطرح سؤال محوري هل ما تزال الزراعة السورية قادرة على حماية الأمن الغذائي، أم إن الفرص تتآكل أمام تحديات بنيوية ومناخية متراكمة؟

واقع زراعي ضاغط

الخبير الزراعي يشير إلى أن الزراعة السورية تمر بمرحلة ضغط غير مسبوقة، نتيجة تـراكـم عـوامـل مناخية واقتصادية خـلال السنوات الماضية، موضحاً أن البلاد شهدت واحدة من أصعب الفترات المناخية التي أثّرت على القطاع الزراعي خلال العقود الأخيرة.

الإنتاج يتراجع... والأمن الغذائي يتأثر

وبحسب الدكـتـور صقر، فـإن الـتـراجـع الحاصل في الإنتاج الزراعي هو نتيجة مباشرة لتداخل عدة عوامل، في مقدمتها شح المياه، وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج والطاقة، إلى جانب تراجع قدرة المزارعين على الاستمرار في ظل الخسائر المتراكمة.

ويوضح أن انخفاض إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، أدى إلى تقلص العرض المحلي وزيادة الضغط على الأسواق، ما انعكس بشكل مباشر على مستوى الأمن الغذائي وأسهم في ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

كما طـالـت الخسائر محاصيل أخـرى مثل الزيتون والخضراوات وحتى الأعلاف، الأمر الذي زاد العبء على الثروة الحيوانية وعمّق هشاشة الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الريفية التي تعتمد بشكل رئيسي على الإنتاج المحلي.

الغلاء.. نتيجة لا سبب

وفي هذا السياق، يرى صقر أن الغلاء المتصاعد في أسعار المواد الغذائية ليس سبباً مستقلاً للأزمة، بل نتيجة طبيعية لتراجع الإنـتـاج المحلي، وارتـفـاع تكلفة النقل والطاقة، إلى جانب ضعف السياسات الداعمة للمزارعين.

ويشير إلى أن غياب الدعم الفعّال حوّل الزراعة إلى نشاط عالي المخاطر، ما دفع عـددا متزايداً من المزارعين إلى تقليص زراعاتهم أو الخروج من العملية الإنتاجية بالكامل، وهو ما ينذر بمزيد من التراجع خلال المواسم المقبلة في حال عدم معالجة الأسباب الجذرية.

دعم دولي موجود لكن محدود الأثر

على صعيد التدخلات الخارجية، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وجهات دولية أخرى برامج دعم استهدفت صغار المزارعين، شملت توفير بـذور وبعض مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى إعادة تأهيل جزئي لشبكات الري.

هل ما زلنا نملك زمام الأمور؟

السؤال المطروح اليوم، بحسب صقر، ليس ما إذا كانت الزراعة السورية قد انهارت، بل ما إذا كانت فرصة التدخل ما تزال قائمة قبل أن يتحول التراجع إلى واقع دائم يصعب تداركه.

ويلفت إلى أن سوريا ما تزال تمتلك خبرات بشرية زراعية متراكمة، وتنوعاً مناخياً يسمح بإنتاج محاصيل متعددة، إلا أن استمرار المعالجات الجزئية وتأجيل الإصلاحات الأساسية قد يؤدي إلى فقدان هذه الميزات تدريجياً.

كيف يمكن المعالجة؟

يرى الخبير الزراعي أن المعالجة تبدأ بخطوات واقعية، أبرزها إدارة الموارد المائية بكفاءة والحد من الهدر، وتقديم دعم مباشر للمزارعين وتخفيض تكلفة مستلزمات الإنتاج، وإعـادة الاعتبار للمحاصيل الاستراتيجية بوصفها ركيزة أساسية للأمن الغذائي مع الانتقال من سياسات الإغاثة إلى التعافي الزراعي المستدام.

هيئة المنافذ تستنفد الفرص مع الجوار لتنظيم حركة الشحن.. والمعاملة بالمثل هو الحل المتبقي

الحرية – محمد زكريا

يبدو أن التنسيق مع دول الجوار كـ"تركيا والأردن" بخصوص السماح للشاحنات السورية الدخول إلى أراضيها وتفريغ البضائع فيها، لم يأت بنتائج إيجابية، حيث استمر التنسيق لأشهر طويلة، ولم تفض اجتماعات اللجان الفنية المشتركة بين تلك الدول إلى توافق والسماح للسيارات السورية بالدخول إلى دول الجوار، في حين تم السماح منذ التحرير بدخول الشاحنات الأجنبية إلى سوريا سواء شاحنات العبور "الترانزيت" أم الشاحنات التي مقصدها المحافظات السورية، دون اشتراطات فنية على الشاحنات.

(الحرية) تابعت جزءاً من تلك الاجتماعات، حيث لمست رغبة جدية من الجانب السوري المتمثل في وزارة النقل والهيئة العامة للمنافذ والجمارك، في إعطاء تسهيلات في هذا الجانب لدول الجوار، ولم يتوان المعنيين في إعطائهم إذن السماح بالدخول والعبور، في حين دول الجوار بدأت بوضع جملة من الاشتراطات الفنية، تتعلق بنوعية الشاحنات وقياساتها وأوزانها وإلى غير ذلك، حيث إن هذه الاشتراطات الفنية لا تنطبق إلا على الشاحنات الحديثة، وحسب ما هو معلوم فإن أسطول الشاحنات في سوريا لم تطرأ عليه الحداثة طوال السنوات الماضية، فهو أسطول قديم، شاحنات أعمارها الفنية تجاوز 30 سنة، وشاحنات أخرى موديل السبعين.

طفح الكيل

وفي حيثيات الموضوع، دعت بعض جمعيات سائقي الشاحنات بالمحافظات إلى الامتناع عن تسيير شاحنات على الطرقات العامة، وذلك بعد أن طفح الكيل بهم، ولم يعد بمقدورهم العمل، حيث توقفت عليهم الأحمال في مكاتب الدور، في ظل تفرد شركات الشحن الخاصة في الأحمال التجارية، وذلك في ظل إطلاق مشروع حرية النقل، والسماح للشاحنات الأجنبية بالدخول إلى سوريا والتفريغ حيث ما تشاء، وبالتالي لم يعد لتلك الشاحنات فرص عمل سوى شحن بضائع القطاع العام.

القرار مفاجئ

بالأمس القريب أصدرت الهيئة العامة للمنافذ والجمارك قراراً يقضي بعدم السماح لشاحنات دول الجوار بالدخول إلى الأراضي السورية إلا لشاحنات العبور "الترانزيت"، بالتأكيد هذا القرار جاء مفاجئاً لدول الجوار، حيث وردت المعلومات إلى (الحرية) من معبر نصيب الحدودي مع الأردن بأن عشرات الشاحنات الأردنية توقفت عند المعبر منذ صباح يوم الجمعة الماضي، ولم يسمح لها بالدخول تنفيذاً للقرار المذكور، وبالتالي القرار يقضي بتنفيذ عمليات نقل البضائع بين الشاحنات السورية وغير السورية داخل ساحات الجمارك في المعابر الحدودية وفق آلية "باك تو باك"، ومنه فالقرار له تأثيرات سلبية ليس فقط على التكلفة، بل على المخاطر التي تتعرض لها البضائع من التلف والخسارة ولاسيما للبضائع الغذائية والدوائية والبضائع الحساسة، كما تأثيراته السلبية أيضاً على صادرات دول الجوار وعلى المستوردات السورية الآتية عبر المعابر البرية، ولاسيما المواد الإنشائية والمواد الثقيلة، مع الإشارة إلى أن حجم التبادل اليومي مع الأردن بحدود ألف شاحنة مقصدها المحافظات السورية.

ردود متباينة

وفي الشق الداخلي ترك القرار ردود أفعال متباينة بين متحفظ وبين مشجع له، حيث رحبت جمعية سائقي الشاحنات الكبيرة ومالكي الشاحنات المسجلة في مكاتب نقل البضائع "مكاتب الدور" بالقرار، على اعتبار أن أحمال البضائع ضمن الأراضي السورية من حقهم، وليست من حق الشاحنات الأجنبية، عضو جمعية السائقين بحمص طلال علوان أشار لـ"الحرية" إلى ضرورة المعاملة بالمثل مع دول الجوار، حيث لم يسمح للشاحنات السورية المسجلة في مكاتب الدور بالدخول إلى دول الجوار، وحسب رأيه فالقرار يهدف إلى تشغيل وحماية الشاحنات السورية في مكاتب الدور ويدعم النقل الوطني، في حين أبدت الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني استياءها من القرار لما له من عواقب اقتصادية يتحملها المستهلك في نهاية المطاف، وحسب رئيس مجلس إدارة الجمعية رياض الصيرفي فإن القرار يعيد تكريس نهج الانغلاق غير المباشر ويزيد من الأعباء التشغيلية على التاجر، وبالتالي ينعكس ذلك في النهاية على كلفة المعيشة للمواطن.

بنود القرار

يذكر أن القرار تضمن ثلاث فقرات أولها يُشترط لدخول أي شاحنة تجارية إلى المنافذ البرية أو المرافئ البحرية (سواء للتحميل أو التفريغ) إبراز إيصال رسمي صادر عن مكتب نقل البضائع، على أن تكون عملية إصدار الإيصال من اختصاص وزارة النقل، والثاني يُمنع دخول الشاحنات غير السورية إلى أراضي الجمهورية العربية السورية عبر المنافذ البرية الحدودية، ويتم نقل البضائع بينها وبين الشاحنات السورية داخل الساحات الجمركية في كل منفذ (الطابون) وفق الأنظمة المعتمدة، والثالث يستثنى من هذا القرار الشاحنات العابرة بصفة "ترانزيت"، حيث تتولى الضابطة الجمركية مرافقتها بين المنافذ المحددة، وفق الإجراءات النافذة، وحسب نص القرار فإن الهدف منه هو تنظيم حركة الشحن والنقل عبر المنافذ البرية الحدودية والمرافئ البحرية، ولضبط الإجراءات وتسهيل العمل وفق الأصول المعتمدة.

3 مقترحات لحل تحديات التحويلات غير الرسمية لاقتصاد الظل

الحرية – باديه الونوس

من مؤشرات الواقع غير المستقر الذي عاشته سوريا لسنوات طويلة، هو تزايد ظاهرة اقتصاد الظل، الذي تحول إلى أساس الحالة الاقتصادية لسوريا، حيث يقدر بأكثر من 80% من إجمالي النشاط الاقتصادي، فاقتصاد الظل في سوريا، ليس مجرد سوق سوداء لمنتجات معينة (كما يحصل في بلدان كثيرة) بل تحول إلى نظام معقد يشمل الإنتاج، والتوزيع، التمويل، التوظيف، خارج نطاق إشراف المؤسسات الرسمية، في ظل هذا الواقع يبرز موضوع التحويلات غير الرسمية كأحد تبعات هذا النوع من الاقتصاد.

ما هي الخطورة التي تمثلها هذه التحويلات؟ وماهي المقترحات المهمة التي من الممكن أن تسهم في حل تحديات التحويلات غير الرسمية ؟

1.6 مليار دولار قيمة التحويلات

في لغة الاقتصاد تعتبر التحويلات غير الرسمية أبرز تبعات اقتصاد الظل، ووفق الدكتور الباحث الاقتصادي إيهاب اسمندر بسبب الفقر وقلة فرص العمل وتراجع الدخول، أصبح اعتماد قسم كبير من السوريين على التحويلات في تأمين متطلبات حياتهم، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2024 تقدر التحويلات إلى سوريا بحوالي 1.6 مليار دولار.

70% من التحويلات غير رسمية

المشكلة أن أكثر من 70% من التحويلات لا تتم وفق القنوات المصرفية الرسمية، ويقول الباحث الاقتصادي اسمندر بحديثه لـ"الحرية": تلعب تعقيدات النظام المصرفي، وأحياناً عدم القدرة على قبض الحوالات بالعملات الصعبة، والخسائر التي يتكبدها صاحب الحوالة دور في تشجيع القنوات غير الرسمية، وتكمن خطورة ذلك في العديد من النقاط ومنها:

– إضعاف السيادة النقدية، وتجاوز النظام المصرفي الرسمي.

– حرمان الدولة من عملة صعبة وتقويض سياسات البنك المركزي. – تغذية سوق الصرف الموازي، وتقييم سعر الصرف على سعر السوق السوداء، الذي يصبح هو المتحكم في السوق والتسعير.

– قد تتحول جزء من الحوالات غير الرسمية لتمويل أنشطة غير مشروعة.

-هيمنة المضاربة والاحتكار في ظل غياب الرقابة، ما يؤدي إلى تقلبات في أسعار السلع الأساسية.

– خلق طبقة طفيلية جديدة من الأثرياء والمتحكمين في قنوات التحويلات، بينما يُدفع غالبية الشعب نحو الفقر المدقع. – عرقلة إعادة الإعمار، بسبب عدم قدرة الدولة على توجيه رؤوس الأموال أو جذب الاستثمار في ظل هيمنة النظام الموازي، حيث تُفضل الأموال الاستثمار في القطاع التجاري والخدمي قصير الأجل بدلاً من المشاريع الإنتاجية. وأضاف اسمندر، كمقترحات لحل، نقدم ثلاثة مقترحات استراتيجية لمعالجة تحدي اقتصاد الظل والتحويلات غير الرسمية في سوريا هي :

– إنشاء قنوات تحويل رسمية تنافسية وآمنة (تطوير منصة تحويلات وطنية رقمية بالشراكة بين البنك المركزي وشركات تقنية ومالية).

– تبني سعر صرف واقعي وموحد لليرة السورية في المعاملات الرسمية.

– التدرج في إدماج القطاع غير الرسمي مع حصانة مؤقتة، وإطلاق "مشروع العفو الاقتصادي المؤقت".

الحرية
العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

أولويات المستهلك تحكم الأسواق..

ركـــود الألبســة ونشـــاط بحركـة الأغذيـة

الحرية- وليد الزعبي

تشهد أسـواق الألبسة مؤخراً ركـوداً ملحوظاً، وعلى ما يبدو أن ضعف القوة الشرائية لعامة الناس ومحاولة تسخير ما لديهم من أموال لتأمين مستلزمات شهر رمضان المبارك غير القليلة لعبت دوراً كبيراً في إضعاف حركة شراء الألبسة، لكن الباعة ممن تترتب عليهم التزامات لقاء أجور المحلات والعمال وفواتير الكهرباء ورسوم المالية وغيرها يتوجسون احتمال طول حالة الركود، وقد تكون العروض خياراً لا بديل عنه خلال هذه الفترة لتحريك المبيع والحصول على بعض السيولة وسداد الالتزامات.

أولويات

أوضح عدد من المواطنين لـ"الحرية" أن الألبسة في مثل هذه الفترة من السنة ليست من أولوياتهم وخاصة أن فصل الشتاء شارف على الانتهاء ولن يُقبل أحد على شـراء قطع يلبسها لفترة قصيرة ثم يخزنها للشتاء القادم، لافتين إلى أنه من المحتمل في حال وجود عـروض مغرية وتوفر مبالغ زائـدة عن الحاجة لديهم أن يقوموا بشراء بعض القطع للسنة القادمة، وبشكل عام، عبروا عن ملاحظتهم ارتفاع أسعار الألبسة إلى حدود غير منطقية، والشراء بالنسبة لمحدودي الدخل يتم حسب الضرورة فقط لا من أجل اللحاق بالموضة أو رغبة بالظهور بملابس مختلفة ملفتة للنظر كل عدة أيام، وبينوا أن باعة الألبسة على ما يبدو لا يقبلون بأرباح معقولة بل يبيعون بضعف أو ضعفي السعر المفترض، والدليل الفروقات الكبيرة في سعر القطع نفسها ما بين محل وآخر والتي تصل في مدينة درعا مثلاً إلى النصف وفي بعض الأرياف إلى الثلثين.

مؤجل للعيد

وذكر عدد من الموظفين أن تركيزهم في التسوق للفترة المقبلة ينصب على تأمين متطلبات الشهر الفضيل الذي أصبح على الأبواب، فيما شراء الألبسة مؤجل إلى عيد الفطر السعيد وحتى بشكل مقنن وحسب الطقس، لأن فترة العيد قد تكون باردة وحينها سيتم الاكتفاء باللباس الشتوي الموجود لدى أفراد الأسرة، باستثناء بعض الأشياء للأطفال لإدخال الفرحة إلى قلوبهم كشراء حذاء أو بلوزة أو قلنسوة، وفي حال كانت درجات الحرارة مرتفعة وهناك معروض مناسب في الأسواق، فإن عملية الشراء للأبناء قد تكون حينها لازمة ولو بالدَين.

خشية أن يطول

ولم يغفل العديد من أصحاب محال الألبسة خشيتهم من استمرار حركة الركود طويلاً، وخاصة أن ذلك يرتب عليهم أعباء مالية من دون مردود يعوضها، حيث لديهم إيجارات محال مرتفعة وكذلك أجور يد عاملة ناهيك عن فواتير الكهرباء ورسوم المالية وغيرها، وبينوا أنه غير عامل توجه الناس لتوفير مستلزمات شهر رمضان المبارك هذه الفترة يلاحظ أن هناك قلة سيولة بين أيدي الناس، والمأمول أن يتغير الحال للأحسن مع حلول رمضان.

العروض حل

وذكر بعض باعة الألبسة أنهم لن يتوانوا فور انحسار البرد الشديد عن البدء بالعروض عبر خفض نسبة أرباحهم على الألبسة الشتوية وذلك لتحريك السوق وتأمين سيولة تغطي المصاريف المتوجبة عليهم، لافتين إلى أنهم مع قرب نهاية كل موسم يقومون بتنظيم عروض على الألبسة لتصريف أكبر قدر ممكن منها وتلافي تخزينها وإفساح المجال أمام استقدام الألبسة التي تلائم الموسم الجديد.

عرض وطلب

من جهته أمين سرّ غرفة تجارة وصناعة درعا محمد العمري أكد خلال تصريحه لـ"الحرية" أن أولويات المستهلك فعلاً هي التي تحكم حركة الأسواق وتحدد مستوى ازدياد الطلب على مواد وانخفاضها على أخرى، ومن الطبيعي أن يكون التوجه قبيل شهر رمضان المبارك إلى تأمين مستلزمات وجباته والتي تحرص الأسر على أن تكون بسوية جيدة وغنية بالمكونات التي تساعدهم على تحمل ساعات الصيام الطويلة كل يـوم، ونصح التجار بضرورة خفض نسب أرباحهم على المواد الغذائية لتصريف أكبر كميات ممكنة ما ينعكس بالفائدة على المستهلك وعليهم في آن معاً ولفت بالنسبة لمحال الألبسة إلى ضرورة التوجه إلى العروض فهي سبيل جيد لتحسين حركة المبيعات، وتطرق إلـى أن الأسـواق التجارية بـدأت تتعافي وتتسع شيئاً فشيئاً، والمثال السوق المركزي ضمن حي المحطة في مدينة درعا الذي أخذ يشهد افتتاح فعاليات تجارية بشكل متزايد، وهذا ما يبعث على المنافسة بجودة وسعر البضاعة وينعكس إيجاباً على المستهلك.

مدير المدينة الصناعية بعدرا: مصير المتاجرين بالمقاسم هو القضاء بتهمة الكسب غير المشروع

الحرية- صالح حميدي

أوضـح مدير المدينة الصناعية بعدرا سـامـر السماعيل أن المتضرر الحقيقي هو من اشترى هذه المقاسم والوسطاء ممن دفعوا قيم هذه المقاسم بالقيم الحقيقية وهم مستثمرون حقيقيون، وهذا الأمر تسبب بعجز إدارة المدينة الصناعية عن تنفيذ الخدمات الخاصة بها.

وبين السماعيل أن المكتتب على مقسم لا يحق لـه بيعه إلاّ بعد تنفيذ المنشأة وتنظيم سجل صناعي قبل الدخول بالإنتاج واستكمال باقي الأقسـاط المترتبة عليه حتى يتملك مقسمه بشكل كامل بعدها يحق له البيع.

وأشار السماعيل إلى معضلة وقعت بها إدارة المدينة حين وضعت إشارة رهن عقاري على هذه المقاسم، مضيفاً: نحن ملتزمون بتنفيذ حكم قـضـائي، مـا دعـا للاتجاه نحو القضاء ولجان الكسب غير المشروع لتحصيل القيمة الحقيقية للمقسم وحل معضلة الشق المالي من القضية.

وبين السماعيل أن من كان يمتلك منشأة على مساحة لا تتجاوز 100 متر مربع استحق نتيجة الاكتتاب في عدرا الصناعية مساحة تتراوح بين 1 إلى 3 دونمات لتشجيعه على نقل صناعاته خارج المدينة.

مضيفاً أن التسهيلات المقدمة وفق القانون جـرى استغلالها من قبل أعضاء مجلس إدارة المدينة الصناعية بعدرا وشراؤه العديد من المقاسم بغرض المتاجرة بأرض شبه مجانية وبدون دفعة أولى وإعفاء من الأقساط في السنوات الأربع الأولى متحولين لتجار عقارات.

وعـن مصير هـؤلاء ورؤيـة إدارة المدينة الصناعية للحلول أكد السماعيل أن مصيرهم التحويل إلـى القضاء بتهمة الكسب غير المشروع، الذي تسبب بفقد في البنى التحتية.

وكشف مدير المدينة الصناعية لـ"الحرية" من جانب آخر عن أن المستفيدين الحقيقيين لا يتجاوزون عشرة أشخاص، بينما هناك في المقابل 14 شخصاً غير حقيقيين استحوذوا على أكبر نسبة من المقاسم، وهناك شركة واحـدة استحوذت على 16 مقسماً على مساحة لا تقل عـن 45 دونـماً مـع وقـوع المشترين في مشكلة نقل الملكية، مؤكداً عدم إمكانية عودة أي صناعي إلى منطقة القابون لكونها ستدخل التنظيم.

ونتيجة للتسهيلات المقدمة لمتضرري القابون الصناعيين، ظهر استغلال للمنصب وصرف نفوذ من قبل أعضاء مجلس إدارة المدينة الصناعية بعدرا واستغلال للقانون والمزايا المقدمة للمتضررين.

وكشف مدير المدينة الصناعية عن حصول شرخ بين القانون المذكور ونظام الاستثمار الذي ينص على إنشائها من إيرادات بيع المقاسم، مشيراً إلى الفقد الكبير في البنى التحتية في القطاع الثاني.

وأوضـح السماعيل أن أصحاب الاكتتاب ممن استحوذوا على المقاسم بموجب القانون باعوا هذه الأراضي لأشخاص آخرين بالسعر الـرائـج ما يعادل 30 دولاراً للمتر المربع الواحد وسددوا لمدينة عدرا الصناعية 1 دولار وحصول فـارق كبير بين نتج عنه أن الإدارة تضررت ولـم تتمكن من تنفيذ خدمات القطاع وبناه التحتية نتيجة الإثراء غير المشروع لدى بائعي المقاسم.

تعافي الاقتصاد يحتاج إلى عملية تدريجية تحدد أولوياته بدقة

الحرية – ميليا اسبر

يمر الاقتصاد السوري حالياً بمرحلة تحسن تدريجي بمختلف قطاعاته، لكن تعافيه بشكل كامل يتطلب عملية دقيقة وخطة استراتيجية تركز على أولوياته الأساسية، إضافة إلى بنى تحتية، والأهم توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، كل ذلك بهدف بناء اقتصاد قوي سليم قادر على المنافسة، لكن ما هي آليات التعافي وكيفية تنفيذها؟

عملية تدريجية

الباحث الاقتصادي فاخر القربي أوضح في تصريح لـ"الحريّة" أن التعافي الاقتصادي في سوريا يعتبر عملية تدريجية تصاعدية تتطلب تحديد الأولويات بدقة، حيث تبدأ من إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية وتركيز الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (الزراعة والصناعة) لتشغيل الأيدي العاملة بالتوازي مع إصلاحات هيكلية نقدية ومالية، واستقطاب الاستثمارات، إضافة إلى دعم قطاعات التعليم والصحة.

أولويات التعافي

وأضاف القربي إن أولويات التعافي تكون من خلال البنية التحتية والخدمات الأساسية بحيث يتم إصلاح شبكات الكهرباء والمياه والتعليم ومستوياته الأكاديمية والتي تمثل حجر الزاوية لإعادة أكبر عدد من النازحين، إضافة إلى اهتمام بالقطاع الزراعي والأمن الغذائي انطلاقاً من دعم الإنتاج الزراعي لتقليل الاستيراد وتعزيز الاكتفاء الذاتي لأن فاتورة الدعم أقل وأضمن من فاتورة الاستيراد.

السكن وإعادة الإعمار

ويرى القربي أن السكن وإعادة الإعمار موضوع غاية في الأهمية يجب العمل عليه من قبل الحكومة وذلك عن طريق تركيز الاستثمارات العقارية على إعادة تأهيل المساكن والمنشآت المدمرة، يرافقها إصلاحات نقدية ومالية ومحاربة التضخم وتخفيف جماحه، وأيضاً تعزيز سعر صرف الليرة وإعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي والنقدي في سوريا.

آليات نهوض الاقتصاد

ولدى السؤال عن آليات تعافي الاقتصاد المحلي أجاب القربي أن تبني "الاقتصاد الحر الموجه" يهدف إلى خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام مع احتفاظ الدولة بدور توجيهي للموارد نحو الأولويات الوطنية، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات من خلال تفعيل مشاريع كبيرة في قطاعات النفط (عبر الشراكات والتقنيات الحديثة) والنقل لتحديث الشبكات، مضيفاً بضرورة تطوير البيئة التشريعية عن طريق إصلاح القوانين الاستثمارية وتعزيز الشفافية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

تنمية الأرياف

وحسب القربي أن تنمية المناطق والأرياف مسألة مهمة وضرورة ملحة لأنها المحرك الأساسي للنهوض بالاقتصاد وذلك من خلال ضمان توزيع عادل للاستثمارات لمنع زيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي وتحويل الزحف من المدينة إلى الريف، ناهيك عن المساعدات الدولية والديون، حيث التعامل مع تحديات التمويل يكون عبر المساعدات الإنسانية والتنموية الدولية.

تحديّات

لكن في المقابل حسب القربي هناك تحديات تقف عجر عثر أمام نمو الاقتصاد أهمها حجم الدمار الواسع، ونقص السيولة والائتمان والعقوبات الاقتصادية التي تتطلب البحث عن تمويل محلي أو بديل لإعادة الإعمار، وختم القربي حديثه يجب القائمين على الاقتصاد البدء بخطوات متوازنة ومدروسة في سبيل تحقيق اقتصاد متطور.

تجنباً للتداعيات الكبيرة..

مقترح بتعديل نظام شرائح الكهرباء والانتقال التدريجي

الحرية – باديه الونوس

مازالت تعرفة الكهرباء الشغل الشاغل للناس، خاصة بعد أن بدأت تظهر تداعياتها على مختلف تفاصيل حياتنا، للباحثة الاقتصادية د.لمياء عاصي وزيرة الاقتصاد سابقاً، وجهة نظر عن تداعيات هذا القرار سواء على الأسرة أو على الإنتاج ناهيك أنه سيفاقم التضخم.

تقول عاصي لـ"الحرية": وفق تصريح وزارة الطاقة بأن رفع التعرفة الكهربائية تأتي كخطوة إجبارية لاجتذاب الاستثمارات الى قطاع الطاقة، وتقليص الخسائر الحكومية التي بلغت حداً كبيراً وفاقمت العجز المالي الحكومي بسبب الخسائر الكبيرة التي فاقت 1,3 مليار دولار، ولكن هذا الرفع في تعرفة الكهرباء ستكون له انعكاسات سواء على مستوى الأسرة لأن فاتورة الكهرباء تشكل نسبة كبيرة من الدخل وهذا يسبب انخفاض الاستهلاك العام، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، سيعمل على إبطاء التعافي الاقتصادي بسبب انكماش الطلب الداخلي وتراجع النشاط الاقتصادي.

التداعيات الاقتصادية

لقد أدى رفع سعر الكهرباء بشكل حاد وغير متوقع بحدود ستين ضعفاً عن الفواتير السابقة، إلى صدمة كبيرة لدى الناس وزاد من أعبائهم ما فاقم حالة الفقر والعوز عند الغالبية العظمى، لأن الأسر وجدت نفسها مجبرة على الخيار بين تغطية ثمن الغذاء والدواء والتدفئة أو دفع فواتير الكهرباء.

ارتفاع في تكاليف الإنتاج

النقطة الأهم أن ارتفاع فواتير الكهرباء سيؤدي الى ارتفاع التكاليف الإنتاجية، فمن المنطقي أن يطالب العمال بأجور أعلى، تشرح الخبيرة، وهذا من شأنه زيادة أسعار السلع والخدمات وقد يسبب إغلاق المزيد من المنشآت أو تقليص الإنتاج.

ووفق عاصي فإن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وانخفاض الصادرات، وكل ما سبق سيفاقم التضخم ويرفع معدله كما يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة.

في ظل واقع صعب

بلغة الاقتصاد تحدثت الباحثة عاصي قائلة: المنظور المالي يحتم رفع تعرفة الكهرباء لأنها المخرج الوحيد لقطاع الكهرباء من الانهيار، إضافة إلى إنهاء تحمل الدولة لعبء الكهرباء وتقليص العجز الحكومي، ومن منظور اجتماعي واقتصادي رفع التعرفة جاء بشكل حاد في ظل ظروف اقتصادية صعبة وفقر يطول 90% من السكان.

الاقتراحات

لتحقيق توازن بين الإصلاح المالي لقطاع الطاقة والحفاظ على الحد الأدنى من القدرة الشرائية للأسر لابد من دراسة ومراعاة الاقتراحات التالية وفي هذا الصدد تقترح ما يلي : – تعديل نظام الشرائح: ويتم ذلك من خلال زيادة سقف الشريحة المدعومة إلى 600 كيلوواط/ساعي وسعر الكيلوواط الواحد حوالي 400 ليرة. – زيادة عدد الشرائح إلى 6 شرائح، مثال (شريحة 1 حتى 250 ك.و.س بـ 300ل.س)، وشريحة 2 حتى 500 ك.و.س بسعر الكيلو 400 ليرة، وشريحة 3 حتى 600 ك.و.س بسعر الكيلو 600 ليرة، وشريحة 4 حتى 800 ك.و.س بسعر الكيلو 1000 ليرة، وشريحة 5 حتى 1000 ك.و.س بسعر 1500 ليرة، وشريحة 6 أكثر من 1000 ك.و.س بسعر 1600 ليرة.

الانتقال التدريجي

وختمت د.عاصي باقتراح الانتقال التدريجي حيث إنه في حال رفع تعرفة الكهرباء يجب أن يتم بشكل تدريجي يأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل بشكل وسطي للأسر، والتعرفة يجب أن تكون معلنة، والرفع بطيء بمبالغ صغيرة، ويفضل أن تكون مجدولة مسبقاً، بحيث يتم التلاؤم مع تداعيات رفع تعرفة الكهرباء بشكل أقل صعوبة، وطبعاً تبقى الشرائح للتمييز بين الأقل دخلاً والأغنياء الذين يستطيعون تحمل الفاتورة بالسعر الجديد.

نافذة للمحرر

مخيمات الشمال الحزينة

علام العبد

الصور التي سجلتها عدسات الإعلاميين في مخيمات الشمال السوري في ريف إدلب الغربي الأيام الماضية صور مؤلمة وحزينة وقاسية حيث رصدت ما تعرضت له تلك المخيمات من أمطار غزيرة جداً وتحديداً مخيمات النازحين في خربة الجوز بمنطقة جسر الشغور، فقد أدت لسيول جارفة غرق على أثرها عدد كبير من الخيم ما تسبب بأضرار مادية كبيرة وتفاقم الأوضاع الإنسانية للأهالي في غفلة من التقاعس والإهمال الذي تعانيه تلك الخيم والقاطنين فيها كل شتاء، وحسب الدفاع المدني فقد تضرر 14 مخيماً يقطنها مئات المدنيين ونحو 300 عائلة.

لقد أثارت صور تداولها رواد السوشيال خاصة إحدى الخيم في مخيمات خربة الجوز والتي جرفتها الأمطار الطوفانية استهجان المواطنين الذين طالبوا بمعالجة واقع المخيمات، كما أن مناظر السيول والفيضانات أثارت غضب القريب والبعيد وجعلت رواد السوشيال ميديا يطالبون الجهات المعنية بالقيام بواجباتها من خلال اتخاذ كل الإجراءات تحسباً للفيضانات والمخاطر قبل وقوعها، وتداولت المواقع توافد حملات الوفاء والتبرع بالمواد العينية من عدة محافظات إلى محافظة إدلب للتعبير عن تضامنها ووقوفها إلى جانب أهالي المخيمات الصابرين.

على مدى سنوات الحرب التي أشعلها النظام البائد كانت المخيمات في الشمال السوري هي الملجأ الآمن لكل مهجر ونازح في الشمال عالماً مظلماً بحد ذاته، يعيش في نسيج من الحياة اليومية الأكثر قتامة بسبب الحرب وتداعياتها الكارثية، وما السيول التي جاءت هذا العام على مخيمات الشمال السوري إلا أحد هذه التداعيات، ولم تعد حدثاً موسمياً عابراً، بل أصبحت رمزاً للفقد والدمار، تكشف عن غياب خطط لمواجهة الكوارث عن ضعف معالجة واقع المخيمات المزري.

وتعتمد معظم جهود الإغاثة والإنقاذ على المتطوعين والمنظمات الخيرية، الذين يقفون كرديف مساعد للمؤسسات الحكومية التي تحاول جاهدة ضمن الإمكانيات المتاحة بالإضافة إلى بعض الوعود بأن بكرا أحلى، لمنع اتساع رقعة الكارثة.

باختصار؛ إدارة السيول والفيضانات تتطلب استباق الكارثة بوضع الخطط، البنية التحتية، والإنذار المبكر قبل حدوثها، بدلاً من التعامل معها كرد فعل بعد الدمار. وتجنب "وضع العربة أمام الحصان" وهذا يعني استثماراً حقيقياً في التخطيط العمراني والإسراع في عملية البناء والقضاء على المخيمات وما تخلفه، من مآسي، لجعل الوقاية أساساً والتعافي نتيجة، لا العكس.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة والمؤلمة، يجد سكان الخيام الحزينة أنفسهم محاصرين بين مياه تجرف خيمهم وظروف معيشية تنهك حياتهم اليومية، ما يجعلهم على حافة كارثة إنسانية شاملة، لهذا يتطلب الأمر استجابة دولية وإغاثية عاجلة لإنقاذ الأرواح وتوفير بيئة آمنة للنازحين.

تطبيقات «الاقتصاد الدائري» في الزراعة تحول المخلفات الزراعية إلى منتجات قيمة

الحرية – دينا عبد

مما لاشك فيه أن تغيّر المناخ وندرة الموارد ومشاكل النفايات المتزايدة تتحدى النموذج الخطي التقليدي للتنمية الاقتصادية.

ومن هنا يعد الاقتصاد الدائري بديلاً حقيقياً، لأنه نموذج يقطع الصلة بين النمو والاستهلاك ويركز على الاستخدام المستمر للموارد وتقليل النفايات إلى الحد الأدنى وتجديد النظم الطبيعية، فالاقتصاد الدائري يوفر نهجاً أكثر شمولية للتنمية المستدامة.

تعظيم قيمة الموارد

المهندس الزراعي رائد صبرا بين لـ"الحرية" أن الاقتصاد الدائري هو نظام متجدد يهدف إلى تعظيم قيمة الموارد من خلال إبقاء المنتجات والمواد والمكونات متداولة لأطول فترة ممكنة.

الفوائد البيئية للاقتصاد الدائري

وبحسب المهندس الزراعي فإن الفوائد البيئية الرئيسية للاقتصاد الدائري تتمثل في عدة نقاط أهمها: الحد من النفايات والتلوث من خلال تمديد دورة حياة المنتجات والتخلص من المواد غير الضرورية بتخفيض توليد النفايات بشكل كبير.

إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، والمقصود بحسب المهندس الزراعي، فإنه في الاقتصاد الدائري يكون التركيز على إعادة الاستخدام والتدوير الذي يساعد على تقليل الطلب على المواد البكر مثل المعادن والوقود الأحفوري، وهذا يؤدي إلى الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكذلك خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال استخدام المدخلات المعاد تدويرها، وتالياً كفاءة الموارد وخلق فرص العمل لشريحة كبيرة من الشباب.

تخفيض تكاليف الإنتاج

بدوره الخبير الزراعي مجد أيوب اعتبر خلال حديثه لـ"الحرية" أن استثمار المخلفات الزراعية من أهم وسائل تخفيض تكاليف الإنتاج، أو أحد وسائل تأمين إيراد مخفف لتكاليف الإنتاج، فعادةً يتم استخدام مخلفات زراعة الخضار غير الورقية، والتي تنتج كميات كبيرة من الأوراق الخضراء مثل الكوسا والخيار وغيرها من العائلة القرعية، أو مخلفات الباذنجان والبندورة والفليفلة من العائلة الباذنجانية لتصنيع الكومبوست اللازم لزراعة الفطر الزراعي بعد إضافة مخلفات حيوانية إليها وتخميرها لمدة 20 يوماً.

كذلك تستعمل بقايا حصاد القمح والشعير بعد تجميعها على شكل بالات ومعالجتها باليوريا كوسط خاص للزراعة في البيوت البلاستيكية للتهرب من آفات التربة.

ولفت أيوب إلى إن كافة المخلفات الزراعية يمكن أن تتحول إلى أسمدة عضوية بعد تخميرها لاستعمالها في الزراعة العضوية، ففي بعض الدول الأوربية تستخدم مخلفات البن المستعمل في صناعة (الكابوتشينو) و(الاكسبريسو) لزراعة الفطر المحاري عالي القيمة التسويقية.

هذه أمثلة بسيطة على إمكانية الاستفادة من المنتجات الزراعية بعد الحصول على ثمارها وتحويلها إلى منتجات بيولوجية.

وختم الخبير الزراعي حديثه بالتأكيد على أن استخدام هذه المنتجات هو نوع من تخفيض تكاليف الإنتاج المستقبلي، وفي نفس الوقت يعتبر بيعها من وجهة النظر الاقتصادية إيرادات مخففة للنفقة أي أن استخدام هذه المخلفات مفيد اقتصادياً في الزراعة الجديدة وكذلك لمن أنتجوها، ولكن لا يمكن تحديد أرقام ثابتة تدل على جدواها الاقتصادية.

نجاح تطبيق «نظام المراقبة الإلكتروني» ليوم واحد في جامعة اللاذقية

الحرية – سراب علي

نفذت كلية الهندسة المدنية في جامعة اللاذقية مشروعاً تجريبياً لنظام مراقبة إلكتروني، يتمثل في نقل البث المباشر من القاعات الامتحانية إلى مكتب عمادة الكلية، ما يمكّن من متابعة سير العمليات الامتحانية بدقة عالية وضمان انضباطها وفق أعلى المعايير.

وبين عميد الكلية الدكتور محسن أحمد لـ"الحرية" أن النظام يهدف بشكل أساسي إلى مراقبة سير العملية الامتحانية في القاعات وتعزيز انضباط الطلاب والتزامهم، بالإضافة إلى متابعة أداء المراقبين وتأمين الجو الملائم لإجراء الامتحانات.

وأشار د.أحمد إلى أن الاختبار التقني للنظام قد أثبت نجاحه في كل مراحل العملية (البث، والاستقبال، والتسجيل، والتوثيق).

مؤكداً أن هذه التجربة الأولية استمرت ليوم واحد ولفترة واحدة، وأن تعميمها على نطاق أوسع مرهون بتأمين المعدات اللازمة ضمن الخطة المستقبلية لجامعة اللاذقية. ولفت أحمد إلى أن التنفيذ تم بالاعتماد الكامل على الكوادر الهندسية والاختصاصية في الكلية، معرباً عن الأمل بأن تصبح هذه المراقبة الآلية ممارسة معتمدة، على غرار ما هو متبع في المؤسسات التعليمية الرائدة عالمياً.

«حماية المستهلك» تدحض الادعاءات حول تداعيات التهاب الكبد للدواجن.. و«البيطرة» تنفي المخاطر

الحرية– محمد زكريا

تنشط أمراض الحيوانات في فترة الشتاء، وتراجع درجات الحرارة أكثر من أي وقت آخر من السنة، وتكثر الفيروسات، ومعها تبدأ حملة من الشائعات وزرع التخوفات لدى المستهلك.

بالأمس القريب شهدت منصات التواصل الاجتماعي تـداول معلومات غير دقيقة تزعم أن مرض التهاب الكبد ذي الأجسام الاحتوائية (Inclusion Body Hepatitis – IBH) الـذي يصيب الـدواجـن، يمكن أن ينتقل إلى الإنسان، وأن الفيروس المسبب له هو نفسه الذي يصيب البشر، ونظراً لما تسببه هذه الادعاءات من قلق غير مبرر، تبرز أهمية توضيح الحقائق العلمية استناداً إلى مصادر وهيئات صحية دولية معتمدة.

الدجاج فقط

وحسب الدكتور غسان الهلالي فإن مرض "IBH" يُعد من الأمـراض الفيروسية التي تصيب الدجاج فقط، وخاصة في الأعمار الصغيرة، وينتج عن الإصابة بنوع خاص من الفيروسات الغدية الطيرية المعروفة باسم (Fowl Adenoviruses – FAdV) يؤدي المرض إلـى تلف في أنسجة الكبد، وقـد يسبب نسب نفوق متفاوتة في القطعان المصابة، لكنه لا يُعد مرضاً مشتركاً بين الإنسان والحيوان على الإطلاق، وإنه غالباً ما تنتشر مثل هـذه الشائعات، بسبب الخلط بين أسماء الفيروسات، وسوء تفسير المعلومات العلمية، إضافة إلى الخوف غير المبني على مصادر موثوقة.

لا يصيب المستهلك

وحسب المراجع العالمية منها منظمة الصحة العالمية (WHO) ومراكز مكافحة الأمراض الأمريكي (CDC)، فأنهم يؤكدون بأن الفيروسات الغدية تتميز بدرجة عالية من التخصص في العائل، أي إن الفيروسات التي تصيب الطيور لا يمكنها إصابة الإنسان حتى اليوم، مشيرين إلـى أنـه لا توجد أي أدلة علمية أو دراسات موثوقة تثبت انتقال مرض IBH من الدجاج إلى البشر. كما تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن الأمـراض المشتركة بين الإنسان والحيوان المعروفة والمثبتة علمياً مـحـدودة وواضـحـة، ولم تُدرج الفيروسات الغدية الطيرية ضمن هذه القائمة، كما تؤكد إدارة الغـذاء والـدواء الأمريكية (FDA) إلى أن لحوم الدواجن التي تخضع للفحص والرقابة البيطرية تُعد آمنة تماماً للاستهلاك البشري ولا تشكل خطراً على الصحة العامة.

خلاصة المرض

وبالتالي يمكن القول إن مرض التهاب الكبد ذا الأجسام الاحتوائية هو مرض خاص بالدواجن فقط، ولا يمثل أي تهديد لصحة الإنسان، ويقع على عاتق المختصين ووسائل الإعلام مسؤولية نشر المعلومات العلمية الدقيقة، والاعتماد على المصادر الموثوقة.

غير دقيق

أمـيـن سـر جمعية حماية المستهلك المهندس عبد الـرزاق حبزة أوضـح أن لحم الدجاج سريع الانتقال للأمراض والجراثيم، لكن أمراضه تبقى ضمن السيطرة، وما يتم تناقله عبر منصات التواصل الاجتماعي حول تداعيات انتشار فيروس كبدي أصاب قطاع الدواجن غير دقيق، والفروج له أمراض معروفة يقال عنها "وثم" وهي نوع من طاعون الذي يصيب الدواجن، لكنه لا ينتقل للمستهلك.

جولات ميدانية

وأشار حبزة لـ"الحرية" إلى أن الجمعية قامت بعدة جولات ميدانية على محلات الـفـروج خـلال الأيـام الماضية، حيث جرى التركيز خلال الجولات على نظافة محلات بـيـع الـفـروج ونـظـافـة العاملين فيها، وطريقة فرز الفروج، وابتعاد تخزينه عن بقية اللحومات الأخرى، والتأكد من سلامة الفروج من خلال الكشف الفيزيائي "الرائحة واللون"، كما تـم توجيه أصـحـاب تلك المحلات بإتباع قواعد الصحة، لجهة عرض الفروج وحفظه وتبريده ونظافته، وطريقة النقل والعرض.

مراقبة لصيقة

وطالب حبزة الجهات المعنية بضرورة إلـزام تواجد طبيب بيطري ضمن المسالخ لضمان صحة اللحوم بشكل عام، وللتأكد من خلو الفروج من الأمـراض والفيروسات، وذلـك عـبـر الـكـشـف الـصـحـي، ومـراقـبـة المسالخ وتحويلها إلى مسالخ آلية أو نصف آلية، والتأكد من نوعية الأعلاف التي تتناولها الدواجن لاسيما لجهة الفطور المترافقة في العلف، منوهاً إلى ضرورة انتقال طريقة الذبح من الطريقة التقليدية إلى الآلية، كون الأولى غير صحية.

ارتفاع غزارة نبع الفيجة حسن واقع المياه في دمشق وريفها

الحرية – رجاء عبيد

أكد المدير العام لمؤسسة مياه الشرب في دمشق وريفها المهندس أحمد درويـش أن الهطولات المطرية والثلجية السابقة التي شهدتها عموم البلاد أدت إلى ارتفاع منسوب المياه بشكل عام وخاصة منسوب نبع الفيجة.

وأشـار درويـش في تصريح خاص لـ«الحرية» إلى أن نسبة الهطولات بلغت 50% من الهطل السنوي تقريباً ما ينعكس إيجاباً على كمية المياه الواردة وهذا أدى إلى زيادة كمية المياه في حوض الفيجة.

وأضاف درويش: زيادة الغزارة أثرت إيجابياً على كمية المياه الـواردة من النبع، إضافة إلى ورود كميات جيدة لخزانات المياه ما ساهم في تقليل تقنين المياه، بالإضافة إلى إمكانية تخفيف المصادر الثانوية الداعمة لنبع الفيجة إذ تم تخفيف إيقاف ضخ نبع حاروش و بسيمة، وإيقاف ضخ مراكز في مدينة دمشق وتم إيقاف استجرار كميات المياه القسري من الأحواض حيث بدأت الأحواض تتعافى شيئاً فشيئاً، وعلى مدار سنة كاملة لم يتوقف سحب المياه من الأحواض بشكل كامل لتعويض النقص الذي حصل بسبب انخفاض كمية المياه في نبع الفيجة.

وحول طور التغذية الصنعية لحوض دمشق، لفت درويـش إلى أن الفائض بنبع الفيجة تتم إضافته إلى حوض دمشق ليتعافى الحوض بشكل كامل ويكون مستعداً في الصيف تحسباً إذا أصبح هناك نقص بغزارة المياه في النبع.

وبالنسبة لوضع تقنين المياه، أكـد المدير العام للمؤسسة، أنه تم تخفيض أيام التقنين بشكل عام من يومين قطع ويوم وصل، إلى يوم قطع ويوم وصل بحيث انعكس إيجابياً على مدينة دمشق ومحيط الريف، وتم دعم الريف بشكل جيد بزيادة ساعات الوصل كمناطق «صحنايا وأشرفية صحنايا وقدسيا ومعضمية وداريا" بسبب وفرة المياه، وهذا وضع مؤقت، وفي حال انخفاض مستوى غزارة النبع سوف تضطر المؤسسة إلى دراسة كميات المياه الواردة وتشغيل المصادر الرديفة وبناءً على ذلك يتم تحديد جدول التقين حول كمية المياه المنتجة من مصادرها.

وفي حال فيضان نبع الفيجة وارتفاع غزارته تعوض جميع المصادر الأخـرى ويتم الضخ لجميع المصادر باعتمادها على النبع فقط، وفي حال انخفاض غزارة النبع نقوم بتشغيل المحطات الاخرى لتساعد في زيادة كمية المياه الواردة للخزانات.

وأشـار درويـش إلـى موضوع حفر الآبـار العشوائية دون ترخيص، الأمر الذي يؤثر على كمية المياه الـواردة من الحوض إن كان نوعياً أو كمياً وتنعكس سلباً على المصدر الرئيسي، وفي هذه الحالة يتم الإبلاغ عن الآبار غير المرخصة ومصادرة المعدات وذلك بالتعاون مع مديرية الموارد المائية.

الحرية
العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

مؤشـرات نهـوض واضحـة..

الشيخ نجار الصناعية بحلب تمنح 640 رخصة صناعية

الحرية – حسن العجيلي

تواصل المدينة الصناعية في الشيخ نجار في حلب استعادة دورها الريادي كواحدة من أهم الركائز الاقتصادية في سوريا ونقطة ارتكاز حيوية لإعادة دوران عجلة الإنتاج الصناعي بعد سنوات من التوقف والتحديات.

ومع تسارع وتيرة التعافي تؤكد المؤشرات الصناعية والتشغيلية أن المدينة استعادت دورها المحوري في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الإنتاجي في محافظة حلب حسب ما بيّن لـ «الحرية» المدير العام للمدينة الصناعية المهندس يوسف فتوح.

وفي هذا السياق كشف المهندس فتوح أن المدينة الصناعية منحت 640 رخصة صناعية جديدة بعد التحرير، إضافة إلى 618 مصنعاً قيد الإنشاء والترميم، معتبراً أن هذه الأرقام تعكس عودة الثقة بالمدينة الصناعية كبيئة استثمارية.

وفيما يتعلق بعدد المصانع العاملة حالياً بيّن المهندس فتوح أن عدد المصانع العاملة والمنتجة في المدينة يبلغ 1504 مصانع في مختلف القطاعات الصناعية، ما يعكس تنوع القاعدة الإنتاجية واتساعها، موضحاً أن القطاع النسيجي يتصدر المشهد الصناعي بعدد 610 مصانع، نظراً لما تمثله صناعة النسيج من عمق تاريخي واقتصادي لمدينة حلب، تليه الصناعات الكيميائية بـ350 مصنعاً، ثم الصناعات الهندسية بـ290 مصنعاً، والصناعات الغذائية بـ230 مصنعاً، إضافة إلى 22 مصنعاً لمواد البناء ومصنعان في القطاع الدوائي.

وعلى صعيد اليد العاملة أكد المهندس فتوح أن المدينة الصناعية تلعب دوراً اجتماعياً واقتصادياً بالغ الأهمية إذ توفر فرص عمل لعشرات آلاف العمال، مبيناً أن نحو 35 ألف عامل يعملون في أعمال البناء والترميم داخل المدينة الصناعية، إلى جانب 38 ألف عامل في تشغيل المصانع، ما يجعل الشيخ نجار أحد أكبر مراكز التشغيل في محافظة حلب ومصدراً أساسياً للدخل لآلاف الأسر.

وفي إطار مواكبة التطورات الحديثة أوضح المهندس فتوح أنه تم إطلاق مشروع التحول الرقمي في المدينة الصناعية، حيث تم عقد اجتماعات مع فريق الشركة المنفذة لتصميم وبناء منصة إدارة المدن الصناعية في سوريا، تمهيداً للبدء بإدخال البيانات الخاصة بالموقع الفرعي للمدينة الصناعية في الشيخ نجار، مضيفاً: إن هذا المشروع يعكس جهود تطوير الخدمات الإلكترونية وتحسين التواصل وتبادل المعلومات مع الصناعيين والمستثمرين.

كما أشار مدير المدينة الصناعية إلى التعاون المستمر مع غرفة صناعة حلب من خلال النقاش حول أبرز التحديات التي تواجه الصناعيين وتأكيد أهمية إعادة تفعيل مكتب الغرفة داخل المدينة الصناعية، إضافة إلى العمل على تشكيل لجنة خاصة بالمدينة الصناعية ضمن غرفة الصناعة بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات وتعزيز التشاركية في اتخاذ القرار.

ولفت المهندس فتوح إلى استمرار إدارة المدينة الصناعية بتنفيذ جولات ميدانية دورية على المنشآت الصناعية بهدف الاطلاع المباشر على سير العمل والواقع الإنتاجي والاستماع إلى الصعوبات التي تواجه أصحاب المنشآت والعاملين والعمل على معالجتها، وذلك في إطار تعزيز التواصل المباشر ودعم استمرارية العملية الإنتاجية.

وأكد فتوح أن المرحلة المقبلة من النهوض الاقتصادي المنشود في المدينة الصناعية تتطلب متابعة جادة للقضايا الحيوية وتعزيز العمل المشترك بين مختلف الجهات لما لذلك من أثر مباشر على استقرار العملية الإنتاجية وتحسين مناخ الاستثمار وترسيخ مكانة المدينة الصناعية في الشيخ نجار كقاطرة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني.

تصوير– صهيب عمراية

صحة طرطوس تشمع مركز تجميل وإنذار بالإغلاق لمراكز مخالفة

الحرية– نورما الشيباني

يعتبر امتلاك الجمال والحفاظ عليه مطلباً للجميع، لكن في الآونة الأخيرة انتشرت موضة مراكز التجميل بشكل عشوائي وغير صحي، ما عرض الكثير من السيدات للتشوه نتيجة الدخلاء إلى هذه المهنة.

تعدي على المهنة

من جانبه أكد نقيب الصّيادلة بطرطوس الدّكتور هلال صبرة أن الجراحة التّجميلية هي اختصاص موجود في كلية الطّب، ويدرسه الطّالب لسنوات طويلة ليمارس بعدها المهنة على أسس ودراسة وعناية تامة.

لكن في الآونة الأخيرة وخصوصاً في سوريا ضاعت هذه المهنة، وأصبحت مهنة التّجميل مهنة الذي لا مهنة له، فبدأ بممارستها أشخاص غير مؤهلين من حملة شهادات العلوم والكيمياء أو التّجميل، لكن لا يسمح لكل تلك الاختصاصات بالترخيص لها لفتح المركز إلا على اسم طبيب جلدية، وتعدى ذلك إلى الكثير من العاملين بتجميل الشّعر، والمكياج حيث يقومون بحقن البوتوكس، والفيلر بلا ترخيص.

جولات ميدانية

وفي هذا السّياق أكدت رئيسة شعبة المراكز الخاصة التابعة لدائرة المنشآت الصّحية في مديرية صحة طرطوس الدكتورة سمر قيلوح لـ"الحرية"، أن مديرية الصّحة بطرطوس وجهت لإجراء جولات ميدانية على جميع المناطق لتشكيل جرد تقريبي للأماكن التي تقوم بهذه العمليات، وتنظيم جداول صنفت الأماكن حسب الجولات إلى مراكز وعيادات وصالونات تجميل، موضحة أنه يتم توجيه التّنبيهات والإنذارات بالمخالفة في حال وجودها لأصحابها.

وفيما يخص العيادات تم التّحويل إلى الشّعبة الخاصة بالعيادات، وهي شعبة السّجل، لمتابعة الأطباء القائمين بالأعمال.

كما تم التواصل مع نقابة الأطباء البشريين للاستفسار عن أوضاع الأطباء في حال وجودهم ضمن البلد أو خارجه وطريقة التعامل معهم. وتم رفع مقترحات بضرورة التّشبيك بين المديرية وكافة النّقابات، سواء نقابة الأطباء البشريين والأسنان والمهن التّمريضية والحرفية، لمتابعة المخالفين المرتبطين معها نقابياً، بالإضافة إلى ضرورة التّشبيك مع المجلس البلدي لمعالجة موضوع التّرخيص الإداري.

غياب الرقابة الصحية

وبينت قيلوح أن إجراء أي عمل تجميلي خارج نطاق المراكز المرخصة أو بواسطة طبيب غير مختص هو سبب رئيسي للاختلاطات النّاتجة عن عدم الخبرة، سواء بالمواد أو بطريقة العلاج.

وفي حال كان المركز غير مرخص، لا يستطيع المريض محاسبة المخطئ، خصوصاً أن لجوء المرضى إلى هذه الأماكن سعياً وراء الأسعار المخفضة بحجة العروض، وعدم وجود رقابة طبية لتحمل المسؤولية في حال الخطأ.

وقد لوحظ في الجولات لجوء العديد من فنيي التّجميل إلى المبادرة لفتح عيادات تجميل للجرحى، علماً أنه لا توجد قرارات واضحة بهذا الخصوص حتى الآن.

تشميع وإنذار بالإغلاق

ولفتت قيلوح إلى أن مديرية صحة طرطوس تتابع واقع العمل عن طريق الجولات المستمرة، حيث انتهت المرحلة الأولى ونُظمت الجداول، وبدأت المرحلة الثانية، التي تتضمن متابعة من وُجّهت بحقهن التّنبيهات الأولى، وفي حال المخالفة يتم تنظيم إنذار بالإغلاق عن طريق وزارة الصّحة.

بعد التّنبيه تمت كتابة تعهدات ممن التزموا بمراجعة المديرية، وأغلق مركز بالشّمع الأحمر، بالإضافة إلى تنظيم جدول يضم ست مخالفات لاقتراح الإغلاق لعدم الالتزام، والعمل مستمر خلال الفترة القادمة حيث آلية العمل وفي حال المخالفة وعدم الالتزام يُرفع مقترح للإغلاق.

تفاؤل بعد أن أصبحت مناطق «السلة الغذائية» تحت سيطرة الدولة..

فهـل آن الأوان لدعـم المحاصيـل الاسـتراتيجية؟

الحرية – مايا حرفوش

يسود التفاؤل نفوس السوريين بعد سيطرة الدولة على المناطق الاستراتيجية التي تزخر بالمشاريع الكبرى وخاصة السدود والمصادر المائية إضافة للأراضي الزراعية الخصبة، ومكامن الثروات الباطنية كالنفط والغاز، وبالتالي فإن التركيز الآن من المفترض أن يضع الزراعة بمقدمة الأولوليات لتأمين السلة الغذائية التي تتصدرها الحبوب بكافة أنواعها إضافة إلى ما نملكه من أشجار الزيتون والحمضيات التي تتكامل فوق ربوع الجغرافيا السورية من الساحل غرباً الى رأس العين في أقصى الشرق ومن أقصى الشمال إلى حدودنا مع الأردن. ومع تنامي الإنتاج تنتفي الحاجة للاستيراد الذي يكلف الدولة كميات هائلة من القطع الأجنبي ويعطي للدولة إمكانية أن تدعم السلع الأساسية سواء كان بدعم مستلزمات الإنتاج أو في عمليات التسويق أو إيصال المادة إلى المواطن بأسعار تتناسب مع الأوضاع المعيشية.

تحديات تواجه محصول القمح

الخبير الاقتصادي فاخر قربي أكد لـ"الحرية" أنه يعيق مستقبل زراعة القمح في سوريا تحديات مناخية وأمنية كبيرة ما يستلزم استيراداً لسد العجز الحاد وهذا يتطلب تركيز سبل الدعم على "القرض الحسن" (بذار وأسمدة) ، وتسعير مجزٍ ودعم المزارعين في المناطق الآمنة لتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين الإنتاجية، وتقديم الدعم اللازم للنهوض بهذه الزراعة الاستراتيجية.

مستقبل زراعة القمح

وفيما يخص عجز الإنتاج من القمح، فأوضح قربي أن سوريا تحتاج لاستيراد أكثر من 2.5 مليون طن لتغطية احتياجاتها، منوهاً بأن أبرز ما يواجهه محصول القمح من تحديات هو التحديات المناخية، إذ أدى الجفاف وتغير المناخ إلى إتلاف مساحات واسعة في المحافظات الرئيسية المنتجة (الحسكة، حلب، حمص)، لافتاً إلى التأثيرات "الجيوسياسية" المؤثرة على زراعة المحصول، إذ دمرت الحرب البنية التحتية الزراعية ما قلص كفاءة الإنتاج وزاد من تكاليفه وحد من مساحات زراعته. منوهاً بأن وزارة الزراعة تسعى لاستهداف زراعة 300 ألف هكتار عبر مشاريع دعم متنوعة.

سبل الدعم

وحول سبل دعم زراعة القمح، بين قربي أن الحكومة أطلقت قرضاً عينياً (بذار، أسمدة آزوتية وفوسفاتية) للمزارعين بدون فوائد لضمان الموسم مع لجان ميدانية للإشراف،

وتقديم تسهيلات مالية وفنية من صرف أثمان القمح بشكل فوري ونقدي للفلاحين لزيادة التحفيز، وتأمين المستلزمات، عبر توفير بذور معقمة ومحسنة، حيث أعلنت مؤسسة إكثار البذار عن توزيع نحو 35 ألف طن من البذور. ودعم زراعة المناطق الآمنة، عبر تنفيذ مشاريع زراعة مستدامة، ودعم صغار المزارعين في شمال غرب سوريا لتعزيز الصمود.

التوصيات الفنية: تحديد مواعيد زراعة دقيقة (من 15 تشرين الثاني إلى 15 كانون الأول) وإرشاد المزارعين حول الكميات المثلى للبذار (200-250 كغ/هكتار).

ويهدف هذا الدعم المباشر إلى تحسين الإنتاج المحلي والحد من الاعتماد على الاستيراد لخفض فاتورة الاستيراد الباهظة وتمكين المزارعين من الاستمرار في الإنتاج رغم الظروف الصعبة.

زراعة الحمضيات وآلية الانتعاش بها

بدورها، الخبيرة الاقتصادية شمس صالح، أكدت أن مستقبل زراعة الحمضيات في سوريا يواجه تحديات هيكلية ومناخية تهدد هذا القطاع الاستراتيجي، رغم كونه ركيزة أساسية لإنتاج الفاكهة (حوالي 60% من إنتاجها) بإنتاج تجاوز 700 ألف طن لموسم 2025، ويرتكز المستقبل على دعم تسويق الفائض وتحديث طرق الري وتوفير الأسمدة والمحروقات بأسعار مدعومة مع ضرورة التركيز على تصنيعها زراعياً.

واقع وتحديات زراعة الحمضيات

وتطرقت صالح إلى كميات إنتاج سوريا من الحمضيات، إذ بلغت كميات الإنتاج من المحصول في الموسم 2024-2025 حوالي 700 ألف طن وهو رقم مرتفع رغم الصعوبات، في حين تقدر المساحات المزروعة بالحمضيات بنحو 43.5 ألف هكتار معظمها في الساحل السوري.

سبل دعم زراعة الحمضيات

وتحدثت صالح عن طرق سبل دعم زراعة الحمضيات وفي مقدمتها تفعيل التسويق والتصدير، من خلال فتح أسواق تصديرية جديدة (خاصة الخليجية)، وتسهيل مرور الشاحنات عبر المعابر البرية، وتفعيل دور مؤسسات التعبئة والتسويق المحلية.

ودعم المدخلات الزراعية، عبر توفير الأسمدة والمشتقات النفطية بأسعار مدعومة للمزارعين لتخفيف الأعباء المادية، وتحديث البنية التحتية والتي تتجلى بتحسين شبكات الري (الري بالتنقيط)، وإقامة سدود سطحية لمواجهة نقص المياه، وضرورة دعم الصناعات التحويلية، عبر استثمار الصناعات الغذائية المرتبطة بالحمضيات (عصائر، زيوت، تعليب) لتقليل الهدر وتعظيم القيمة المضافة.

وضرورة الدعم الفني والوراثي، من خلال إنشاء مجمعات وراثية ومختبرات لإنتاج غراس سليمة وخالية من الأمراض وإدخال أصناف مقاومة للجفاف.

وختمت صالح حديثها بالقول: يعتمد مستقبل الحمضيات في سوريا على قدرة الحكومة والقطاع الخاص على تبني استراتيجيات تسويق ذكية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والري لتجاوز العقبات المادية والمناخية وتفعيل الصناعات الزراعية. وإنشاء معامل للعصائر وتخفيف الحمضيات وتوضيبها وتصويرها ما يعيد للبيارات السورية دورها الاقتصادي في رفد الخزينة العامة بالواردات المالية السورية والقطع الأجنبي.

أسعار الفواكه والخضار في السويداء تفوق القدرة الشرائية للمتسوقين

الحرية– طلال الكفيري

يبدو أن شراء الخضار والفواكه من أسواق بيعها في السويداء، لم يعد مقدوراً عليه هذه الأيام بسبب ارتفاع أسعارها التي لم تعد تناسب ميزانيتهم المالية، وخاصة في ظل الظروف المعيشية الصعبة .

عدد من الأهالي أكدوا لـ"الحرية" أن أسعار الخضار والفواكه أضحت في حالة صعود وليس هبوطاً، ما أبقاها غير متوافقة على الإطلاق مع الميزانية المالية للمتسوقين، وخاصة أن التجار وباعة الأسواق هم من يتحكمون ببورصة الأسعار، ذلك في ظل الغياب الكامل للجهات الرقابية، وللأسواق الشعبية التي ما زالت حبراً على ورق، بالرغم من إطلاقها نظرياً منذ خمسة أعوام، إلا إنها ما زالت غائبة عملياً عن أرض الواقع، ولتبقى البسطات والمحال التجارية، هي المنفذ الشرائي الوحيد للمواطنين.

والمتجول في هذه الأسواق، سيلحظ أن أسعار محالها متباينة بين محل وآخر، وبالنتيجة كلها لا ترحم جيوب المواطنين، فعلى سبيل المثال وصل سعر كيلو البندورة إلى 10 آلاف ليرة، والخيار إلى 12 ألف ليرة، والبطاطا إلى 8 آلاف ليرة، كما لم تخرج الزراعات الشتوية أيضاً من القائمة الغلائية كالملفوف والقرنبيط حيث وصلت أسعارها إلى 5 آلاف للكيلو الواحد.

بينما إذا انتقلنا إلى المحال الواقعة في الأطراف أو في الأرياف، فمن الملاحظ أن أسعارها مضاعفة، ما أرغم بعض المتسوقين للشراء بالنصف كيلو، ومن ناحية ثانية، سجلت أسعار الفواكه ارتفاعاً ملحوظاً، لم يسبق أن لمسه المواطنين من قبل، فقد وصل سعر كيلو التفاح إلى 18 ألفاً والبرتقال إلى 12 ألف ليرة.

الخبير الاقتصادي طارق حمزة أوضح لـ"الحرية" أن ارتفاع أسعار الخضار والفواكه يعود لعدة أسباب أولها خروج عشرات الدونمات التي كانت تُزرع فيما سبق بالزراعات الشتوية من الاستثمار لهذا الموسم، بسبب الأحداث التي عصفت بالمحافظة.

الحرية
العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

مزارعـو قطـن دير الـزور يشـكون تـأخـر اسـتلام فـواتيـر موسم 2025.. وجزء من مستحقات الموسم السابق

الحرّية – عثمان الخلف

يشكو مُـزارعـو ديـرالـزور تأخر صـرف قيم محصول القطن لموسم العام الفائت 2025، في ظل عدم صدور تسعيرة شرائه حتى تاريخه، من قبل وزارة الزراعة، ناهيك عن عدم صرف مُستحقات المحصول لنسبة منهم عن موسم العام 2024.

التأخير الجاري بعمليات الصرف، أدت في الغالب لتوجه مُزارعين لبيع محصولهم للتجار المحليين، في حلٍ لتأمين التمويل لزراعة موسم القمح هذا العام، ليبقى الحل رهن الوعود، فيما الانتظار سيد الموقف.

شكاوى

يُؤكد مزارعون في حديثهم لـ "الحرّية" أن تأخر صدور التسعيرة الخاصة بشراء القطن دفعهم لبيع إنتاجهم من القطن للتجار، لأن الدفع هنا يتم مباشرةً (كاش)، كما يُشير المزارع جاسم الحسين، مبيناً أنه اضطر لذلك بهدف توفير التمويل اللازم لزراعة القمح، فمزارعون كُثر ما زالوا ينتظرون ليس فقط صرف قيم مستحقاتهم للموسم الماضي، بل لموسم العام الذي قبله، أي عام 2024 .

وهو الأمر الذي أكده المزارع عبدالوهاب المصطفى قائلاً: "من وردوا إنتاجهم للمحلج حتماً لديهم إمكانيّة ماليّة لتمويل زراعة محصول القمح، ومن باعوه للتجار تخوفوا من أن تأتي تسعيرة الشراء بشكلٍ غير مُجزٍ، فبيعه للتجار يضمن لهم قبض فاتورته مباشرةً، وإن كانَ مُقارباً أو أقل بقليل عن التسعيرة المُرتقبة، لتأتي المفاجأة بتأخر صدورها حتى اليوم، دون وضوح بزمن صرف مستحقاتنا.

وعود .. عالأمل:

شكاوى مزارعي القطن، طرحها مكتب "الحرّية" على مدير المصرف الزراعي بديرالزور المهندس محمد عكل، والذي أكد أن ما تم صرفه من مستحقات فواتير القطن لموسم العام 2024، هي 3 دفعات فقط، وذلك عبر تطبيق "شام كاش"، مُقدراً ما تبقى منها، ما نسبته 30%، متوقعاً صرفها إما نهاية شهر شباط الجاري أو بداية شهر آذار القادم. وأضاف: " أما بالنسبة لموسم قطن العام 2025، وهو المُستحق حالياً بعد انتهاء عمليات تسويقه نهاية العام المذكور، فلا يزال موعد الصرف غير واضح بعد، وذلك لغياب وضع تسعيرة شراء مُحددة من قبل وزارة الزراعة، حيث تدور الدراسات حول سعر 8500 ليرة سوريّة للكيلو غرام الواحد من القطن".

لا تسعيرة بعد:

وكان رئيس دائرة الشؤون الزراعيّة والوقاية في مديرية زراعة ديرالزور المهندس عبد الحميد العبد الحميد، أشار في تصريح سابق أن تأخر صدور تسعيرة شراء محصول القطن عززت مخاوف المزارعين من أن تكون مُنخفضة، إذ إنها لم تصدر بعد، بانتظار إقرارها في اجتماع اللجنة الزراعيّة العليا في الـوزارة، ناهيك عن تأخر صرف قيم فواتير موسم العام 2024، والتي تبقى منها ما نسبته 30 %، فيما أكد مدير فرع المؤسسة العامة لإكثار البذار بديرالزور المهندس نضال الحاج بدوره عدم تسلم فرعه أي كميات من إنتاج حقول محصول القطن لموسم العام الجاري 2025، والمُتعاقد عليها مع المزارعين.

مُبيناً أن فرع المؤسسة بديرالزور باع 70 طناً من بذار القطن للموسم المذكور، بخطة زراعيّة بلغت 330 دونماً، غير أنه ورغم انتهاء عمليات قطاف كل الحقول المزروعة، لم يقم أي من المُزارعين المُتعاقدين بتوريد إنتاجه بالمطلق، حيث لجؤوا لبيعه للتجار في السوق المحليّة، كنتيجة لتأخر صدور سعر شراء القطن.

أرقام إنتاجيّة

هذا وقارب إنتاج محصول القطن لموسم العام 2025 التوقعات الإنتاجيّة وفق تقديرات مديرية الزراعة بدير الزور، الصادرة قُبيل بدء قطافه منتصف شهر أيلول الفائت، هذا إن لم يتجاوز التوقعات حال أخذ الكميات المباعة للتجار المحليين بالحسبان، حيث بلغت الكميات الموردة، وفق تقارير مديرية الزراعة 4500/طن، فيما الخطة الإنتاجيّة كانت 4800/طن.

يُذكر أن مساحات حقول القطن المزروعة لموسم العام 2025 بلغت 2300هكتاراً، فيما جاوزت المساحات المزروعة منه لموسم العام 2024 / 6 آلاف هكتار، بإنتاج وصل إلى 5 آلاف طن.

400 مزارع يستفيدون من «القرض الحسن» بدير الزور

الحرّية – عثمان الخلف:

أكد مدير المصرف الزراعي بديرالزور المهندس محمد عكل، تواصل تسجيل المُزارعين الراغبين بالتعاقد على القرض الحسن، لدعم زراعـة محصول القمح، وسيتم تـوزيـع مـادة السماد "اليوريا" للمُستفيدين خلال أيام.

وأشار عكل في حديث لـ"الحرّية" إلى أن أعـداد المُزارعين المُسجلين في كل مناطق ديـرالـزور والميادين والبوكمال، بلغت 400، وذلـك بموجب التراخيص الزراعيّة، حيث يجب على المزارع تقديم وثيقة رسميّة تُثبت حيازته لـلأرض، وفق خيارين، إما وثيقة التنظيم الزراعي، وهي الوثيقة الأساسية المعتمدة لمنح القرض الحسن أو وثيقة الكشف الحسي في حال تعذر تأمين وثيقة التنظيم الزراعي، مع تقديم ضمانات كفالة من كفيلين اثنين يتمتعان بملاءة مالية يقبلها المصرف الزراعي التعاوني أو كفالة عقارية، ويتم وفق عقد مع المصرف، حيث تصل قيمة المواد الممنوحة للمزارع الذي تعاقد على القرض من بذار وسماد إلى 15 مليون ليرة سوريّة، علماً أن سداد القرض يبدأ فور انتهاء موسم الحصاد، ولا فوائد عليه بالمُطلق.

وكان دائرة الإنتاج الزراعي والوقاية في زراعة ديرالزور المهندس عبد الحميد العبد الحميد، أشار في تصريح سابق لـ" الحرية" أن المساحات المزروعة بالقمح وصلت ل 14500 هكتار، بعد أن كانت الشهر الأخير من العام الفائت 9500 هكتار، فيما الخطة الموضوعة لهذا الموسم تبلغ 22 ألف هكتار.

مـؤكـداً أن تلك المساحات المزروعة تقتصر إحصائياً على منطقة الشاميّة، ولا تدخل ضمنها منطقة الجـزيـرة وحقول قمحها المـزروعـة، مـع الإشـارة إلـى أنه لم تمض سـوى أيـام على تحريرها، حيث بـاشـرت الـدوائـر المختصة فـي مديرية الـزراعـة كـلاً ضمن اختصاصه في معاينة الـدوائـر والمـنـشـآت الـتـابـعـة لـهـا، ورصـد احتياجاتها والوقوف على أوضاعها، وحتماً ستكون هناك متابعة لملف حقول القمح ومساحاتها، موضحاً أن المساحات المزروعة ستتوسع أكثر في المنطقتين، وتُضم لها الأراضي التي زُرعت بعلاً وهي تزداد بمنطقة الجزيرة، بالنظر للهطولات المطرية والسيول المُتشكلة فيها خلال الموسم الحالي.

هذا وكانت وزارة الزراعة السورية أعلنت مع انطلاقة موسم زراعة القمح عن إطلاق مشروع قرض «حسن» المخصص لمزارعي القمح، في خطوة تهدف إلـى النهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز العملية الإنتاجية.

«الزراعة المستدامة» نهج استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي

الحرية – ميليا اسبر

تنمية الزراعة المستدامة خطوة مهمة نحو التعافي الاقتصادي، حيث ينظر إلى قطاع الزراعة كوجهة استثمارية في المرحلة المقبلة، ويجب أن تولى الزراعة أولوية من قبل الحكومة لكونها تحقق الأمن الغذاء للسوريين، إضافة إلى تأمين المواد الأولية للصناعات الغذائية، والأهم إيجاد فرص عمل ولاسيما في الريف.

الخبير الزراعي المهندس عبد الرحمن قرنفلة أوضح في حديثه لـ "الحرية" أن التنمية الزراعية المستدامة هي نهج استراتيجي يدمج بين زيادة الإنتاج الغذائي وحماية الموارد الطبيعية (التربة والمياه) لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي طويل الأمد، وتعمل هذه الزراعة إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، مع ضمان الجدوى الاقتصادية وتحسين حياة المزارعين.

أهدافها

وأشار قرنفلة إلى أن أهم أهداف التنمية الزراعية هو تحقيق الأمـن الغذائي من خـلال توفير الغـذاء الكافي والمغذّي للسكان، وزيادة الإنتاجية، عبر رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتقنيات الري الحديثة، والاستدامة البيئية التي تتضمن حماية التربة والمياه والحياة البرية، وتعزيز قدرة الزراعة على تحمل تغير المناخ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر زيـادة دخل المزارعين، والحد من الفقر الريفي، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق تنوع الصادرات من خلال دعم الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الصادرات الزراعية.

مقومات التنمية الزراعية

ويرى الخبير الزراعي أن مقومات التنمية الزراعية تكمن في الاستثمار بالتكنولوجيا، وذلـك عن طريق استخدام تقنيات حديثة في الزراعة والري الذكي، إضافة إلى تطوير الإدارة وأيضاً العقول والخبرات التي تدير الموارد الزراعية، إضافة إلى الاستراتيجيات التنموية وذلك من خلال وجود خطط واضحة للحكومات لتطوير الريف، منوهاً بضرورة وجود المشاركة المجتمعية بمعنى تشكيل فهم شامل لتبعات الخيارات الزراعية مع أصحاب الشأن.

يسهم بـ 12% من الناتج الإجمالي

وذكر قرنفلة أن التقديرات الحديثة تشير إلى مساهمة القطاع الزراعي بحدود 12% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تذكر مصادر أخرى نسباً أعلى تصل إلى 20% – 26% وفقاً لبيانات 2025/2017، بينما تجاوزت تلك النسبة الـ 30% قبل عام 2011، لافتاً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في سوريا انخفض من 106128 مليوناً عام 2021 ليرة إلى 95290 مليون ليرة عام 2020 .

وأشار قرنفلة إلى أن متوسط الناتج المحلي من الزراعة بلغ 195889.41 مليون ليرة منذ عام 2000 حتى 2021، وقد بلغ أعلى مستوى له عام 2006 وبلغ 293756.00 مليون ليرة، أما أدنى مستوى له فكان عام 2021 وبلغ 95290.00 مليون ليرة، وحسب قرنفلة فإن هذه البيانات تشير إلى أهمية هذا القطاع في بنية الاقتصاد السوري .

وختم قرنفلة بالقول: المطلوب من الحكومة وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية.

مؤشر الأسعار يتجه صعوداً..

اللحوم الحمراء تستبق الشهر الفضيل بارتفاعات جديدة

الحرية– عمار الصبح

سجل مؤشر أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعاً ملحوظاً في أسـواق محافظة درعـا، وبمعدل زيـادة تجاوز 20% مقارنة بما كانت عليه الأسعار قبل شهر تقريباً، وسط مخاوف من حصول ارتفاعات أكبر مع دخـول شهر رمضان المبارك، ما قد يؤدي إلى تراجع الطلب على اللحوم لدى شريحة واسعة من محدودي الدخل.

ووفـقـاً لأسـعـار الـسـوق، فقد ارتفع سعر كيلو اللحم الضأن إلى 175 ألف ليرة مقابل 145 ألفاً قبل فترة وجيزة، فيما ارتفع سعر لحمة العجل ليصل إلى 125 ألفاً مقابل 100 ألف ليرة.

قفزة سعرية في أسعار المواشي

وأرجع عدد من أصحاب محال القصابة في حديثهم لـ"الحرية" هذه الزيادة في أسعار اللحوم، إلى القفزة السعرية التي طرأت على أسعار المواشي مؤخراً، ما دفع أسعار اللحوم للتحرك رغم ضعف الطلب عليها. وقـال يـوسـف الـسـعـدي صاحب محل قصابة: إن أسعار المواشي ارتفعت بمعدلات تجاوزت تلك التي شهدتها أسعار الـلـحـوم، إذ ارتـفـع سعر كيلو الـخـاروف الواقف إلى 60 ألف ليرة، مقابل أقل من 50 ألف ليرة قبل شهرين تقريباً، فيما وصل سعر الخاروف الخفيف إلى 72 ألف ليرة، مضيفاً إن أسعار الجدي ارتفعت من 40 ألف ليرة، لتتجاوز عتبة 50 ألفاً حالياً.

وأعرب السعدي عن اعتقاده بأن تشهد أسعار اللحوم تحسناً أكبر مع دخول شهر رمضان المبارك بالتزامن مع زيادة الطلب عليها، وهو ما قد يحفز أسعار المواشي لارتـفـاعـات أخـرى خـلال الفترة القريبة القادمة، إلا إذا كان العرض يوازي أو يفوق الطلب في السوق، وهو أمر مرهون برغبة المربين بطرح كميات أكبر من مواشيهم في السوق.

ارتفاع بنسبة 40 % مقارنة بالعام الماضي

وتكشف الأرقـام تبايناً واضـحـاً في أسعار اللحوم بين المسجلة حالياً في الأسـواق، وبين تلك التي شهدتها خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ووفقاً لمقارنات أجرتها "الحرية" على أسعار اللحوم، فقد سجل وسطي معدل الزيادة قرابة 40 %، إذ تشير المعطيات إلى أن شهر رمضان الماضي شهد انخفاضاً واضحاً في أسعار اللحوم، فقد سجل سعر لحم الضأن 120 ألـف ليرة، فيما انخفض لحم العجل إلى ما دون 80 ألف ليرة حينها، مع ملاحظة غياب شبه تام حالياً للعروض الترويجية كالتي سادت خلال نفس الفترة من العام الماضي.

بدوره أوضح الخبير الزراعي المتخصص في مجال الثروة الحيوانية أمين المحمود، أن أسـعـار اللحوم فـي الـسـوق تخضع لاعـتـبـارات عـديـدة يـأتـي فـي مقدمتها الـعـرض مقابل الطلب، وهـو مـا يرجح فرضية ارتفاع الأسعار خلال الفترة القادمة بالتزامن مع حلول الشهر الفضيل.

وأشـار الخبير الـزراعـي فـي حديثه لـ"الحرية"، إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لتحسن الأسعار مقارنة مع كانت عليه فـي الـعـام الـمـاضـي، هـو تحسن واقـع المراعي خصوصاً بعد الهطولات المطرية التي شهدتها المحافظة، ما يسهم في التقليل من تكاليف العلف على مربي المواشي، الأمر الذي يشجع على التربية والتسمين بل يدفع البعض نحو الشراء لهذه الغاية بدل البيع بغرض القصابة.

واختتم المحمود حديثه بالإشارة إلى أن التباين في سعر الصرف، لعب دوراً في ارتفاع أسعار اللحوم بين ما هي عليه اليوم وبين ما كانت سجلته خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث كان سعر صرف الدولار حينها دون عتبة 10 آلاف ليرة، مبيناً أن هذا التباين زاد من تكاليف التربية وخصوصاً أسعار المواد العلفية والأدوية البيطرية.

الحرية
العـدد 31 | السـنة الثانيـة | الأربعـاء 11 شـباط 2026 م

بانتظار حلول فعالة.. السيول الجارفة تزيد معاناة قاطني المخيمات في الشمال السوري

الحرية– صالح صلاح العمر

يوم أمس تحولت الأمطار الغزيرة إلى سيول جارفة في الشمال السوري وخاصة مناطق المخيمات، حيث المعاناة تتجدد ما أسفر عن خسائر فادحة مادية وبشرية، هذه السيول العنيفة جرفت وغمرت عشرات الخيام في منطقة خربة الجوز غربي إدلب حيث بات أهلها في العراء تحت المطر البرد معاً.

النعمة تحوّلت إلى نقمة

هذه السيول الجارفة في منطقة ريف إدلب تسببت بأضرار أكثر من عشرة مخيمات للنازحين وتسبب في إجلاء أكثر من 300 عائلة وفقاً للتقديرات الأولية هذه العائلات تحولت نعمة المطر عندهم إلى نقمة الغرق والبرد، حيث تركوا كل شيء وراءهم ولاذوا بالهرب إلى أماكن أكثر أمناً.

جهود الاستجابة خجولة

تحركت الجهات الحكومية بكل أطيافها على الفور للتعامل مع تبعات السيول الجارفة بإمكانات خجولة، حيث قامت فرق الدفاع المدني السوري بتسليك المجاري المائية وشفط المياه من المخيمات والمشافي المتضررة وإجراء عمليات إجلاء للسكان.

الإيواء المؤقت

باشرت الجهات المختصة بافتتاح ثمانية مراكز إيواء في المدارس الواقعة في المناطق الغربية من المحافظة لهذا الغرض وتم توزيع مواد إغاثية عاجلة من المواد الغذائية والحطب على العائلات المتضررة.

المعاناة قديمة وجديدة

هذه الكارثة ليست حدثاً معزولاً بل هي حلقة في سلسة معاناة طويلة تعكس أزمة إنسانية، حيث يعيش عدد كبير من السوريين في الخيام شمال البلاد رغم التحرير موزعين على مئات المخيمات يعيشون الغالبية منهم في خيام مهترئة لا توفر حماية من برد الشتاء ولا حر الصيف، إضافة إلى غياب شبكات الصرف الصحي التي تسبب انتشار الأمراض والأوبئة بين الناس وانعدام الطرق المعبدة ما يحول الأرض إلى مستنقعات موحلة تزيد من المخاطر الصحية وتعيق حركة الإغاثة.

نقص التمويل

أشارت تقارير عديدة إلى تراجع التمويل الدولي والمساعدات الإنسانية في سوريا عامة وفي الشمال خاصة، ما زاد من هشاشة أوضاع النازحين ويحد من قدرة الجهات المحلية على الاستجابة بشكل كاف.

شهادات من قلب السيول

قال علي قاسم أحد سكان المخيمات: غمرت المياه بيوت نحو 25 أسرة بشكل مفاجئ ما اضطر الناس للمغادرة بملابس النوم ودون إخراج أي شيء من أملاكهم، قضينا ساعات الليل كلها في الخارج تحت المطر والبرد.

أضافت النازحة منيرة الشيخ (75) عاماً: أصابنا طوفان لم نرَ مثله طوال حياتنا، فالبيوت غرقت وكذلك الشوارع والخيام والأطفال والأثاث ولم يبق لدينا شيء.

يجب أن ننظر بعين العقل لهذه الفيضانات على أنها ليست حادثة عابر بل هي نتيجة تراكمات لسنوات من النزوح والدمار معاً وتردي البنى التحتية والإهمال من قبل المعنيين، وتكشف هذه الأزمة عن الحاجة الملحة لحلول مستدامة وليس حلولاً ترقيعية تتجاوز الاستجابات الطارئة وتتجه نحو إعادة الإعمار، وتمكين النازحين من العودة الآمنة إلى قراهم وديارهم أو على الأقل توفير ظروف إيواء لائقة تحميهم من برد الشتاء وحر الصيف.

حملة شاملة لمعالجة ظاهرة التسول في مدينة الباب

الحرية– جهاد اصطيف

انطلقت في مدينة الباب بريف حلب الشرقي حملة ميدانية لمكافحة ظاهرة التسول بإشراف إدارة المنطقة وبالتنسيق مع مديريات الشؤون الاجتماعية وقوى الأمن الداخلي، وبمشاركة قطاعات الصحة والتربية وعدد من المنظمات والفرق التطوعية، في خطوة تهدف إلى معالجة ظاهرة التسول والحد من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، سعياً إلى تقديم حلول متكاملة تتجاوز المعالجة السطحية، من خلال دعم المحتاجين الحقيقيين وحماية الفئات الهشة، مع الحفاظ على كرامة الإنسان وتعزيز الأمن المجتمعي.

وتقوم الحملة على تعاون واسع بين المؤسسات الرسمية والخاصة، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية، بهدف التعامل المنظم مع حالات التسول في الأماكن العامة، وتركز الجهود على دراسة الحالات بشكل فردي، وتحويلها إلى الجهات المختصة لتقديم الدعم والرعاية الاجتماعية المناسبة، بالتوازي مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الحالات المخالفة وفق الأنظمة المعتمدة.

وأوضح مسؤول الشؤون الاجتماعية في منطقة الباب محمد نور الزاكي في تصريح لـ"الحرية" أن الحملة تهدف بشكل خاص إلى ضبط حالات التسول المنظم، ولاسيما تلك التي تعتمد على استغلال الأطفال والنساء، مع ضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين الحقيقيين، وتعكس هذه الخطوة حرص الجهات المعنية على معالجة الجوانب الإنسانية والأمنية للظاهرة في آن واحد.

من جانبه، أشار منسق حملة مكافحة التسول في الباب عمار العزاوي إلى أن إدارة المنطقة أجرت مسحاً شاملاً لحالات التسول، وبدأت بتنفيذ برامج متكاملة للحد من الظاهرة، تشمل توفير فرص عمل حقيقية، وإيصال الإعانات للمستحقين، وتنفيذ برامج تدريب مهني للقادرين على العمل.

كما تولي الحملة اهتماماً خاصاً بالأطفال عبر برامج تعويض الفاقد التعليمي، بهدف إخراجهم من الشارع ودمجهم مجدداً في العملية التعليمية.

وتعمل فرق مشتركة ضمن الحملة على متابعة الحالات بشكل مباشر داخل المدينة، حيث يتم تقييم كل حالة على حدة لضمان تقديم الدعم المناسب، وتشمل الجهود أيضاً حملات توعوية موجهة للمجتمع، بهدف تعزيز ثقافة التعاون والإبلاغ عن الحالات المشبوهة، بما يسهم في الحد من الاستغلال وحماية الفئات الضعيفة.

وتؤثر ظاهرة التسول سلباً على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إذ قد تسهم في انتشار الاستغلال، خاصة للأطفال والنساء، وتزيد من معدلات التسرب المدرسي وتفاقم الفقر والهشاشة الاجتماعية.

كما تؤثر على المظهر الحضري للمدينة والشعور العام بالأمان، وتخلق بيئة قد تستغلها بعض الشبكات غير النظامية، ومن هنا تبرز أهمية المقاربة الشاملة التي تجمع بين الدعم الاجتماعي والإجراءات القانونية والتوعية المجتمعية.

وتمثل حملة تنظيم ومعالجة حالات التسول في مدينة الباب خطوة متقدمة نحو بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً، من خلال معالجة الظاهرة بأسلوب إنساني وتنظيمي متوازن، وبينما تعتمد الجهات المشرفة على تعاون المواطنين والإبلاغ عن الحالات المشبوهة، تبقى استدامة هذه الجهود مرهونة بتكامل الأدوار بين المؤسسات والمجتمع، لضمان حماية الفئات المحتاجة وتحقيق بيئة اجتماعية أكثر أماناً وعدلاً للجميع.

استقرار نسبي بأسعار الخضر والفواكه ..

وقفزة بأسعار اللحوم في أسواق القنيطرة

الحرية – ممدوح عوض

تشهد أسـواق محافظة القنيطرة استقراراً نسبياً في أسعار الخضر والفواكه والحشائش قبيل شهر رمضان المبارك.

وفي جولة لمراسل صحيفة "الحرية" على عدد من أسواق المحافظة لاستطلاع الأسـعار، سجل سعر الكيلو الواحد من الفريز الفرش 15 ألف ليرة بينما الفريز البلدي 40 ألفاً، والموز 9 آلاف، والبرتقال إكسترا 12 ألفاً، والبرتقال إكسترا للعصير 5 آلاف، وبـرتـقـال وسـط للعصير 3 آلاف، والكرمنتينا إكسترا 10 آلاف، وتفاح نوع ممتاز 20 ألـفاً، وتفاح نـوع أول 10 آلاف، وليمون ممتاز 15 ألفاً، وليمون نوع ثان 10 آلاف، وبندورة بانياسية ممتازة 7500، وخيار أردني بلدي 7500، وشوندر سكري 3500، وفاكهة البوملي 10 آلاف، وكوسا ساحلية 14 ألفاً ، وكوسا أردنية 10 آلاف، والبصل 5 آلاف، وكيلو الفليفلة ألف ليرة، وجزر بلوري 5 آلاف، وزهرة بلدية 5500، وفاصولياء مالطية إكسترا 25 ألفاً، ومالطية نوع أول 19 ألفاً، وكيوي أكـوادوري 25 ألفاً وجوز الهند 15 ألفاً وبطيخ أحمر 10 آلاف وباذنجان أسود للمحاشي 14 ألفاً وباذنجان أسود 6 آلاف والفول الأخضر 10 آلاف وبازلياء خضراء 20 ألفاً وزنجبيل 75 ألفاً وخرما مصرية 27 ألفاً والكستناء نوع أول 30 ألفاً وأفكادو 45 ألف ليرة والملفوف 2500 والبطاطا المالحة 6500 والبطاطا الحلوة 4500 ليرة سورية.

بينما سجلت أسعار الحشائش بكافة أصنافها (خبيزة – فطر – رشاد – مرار – هندبة – بصل أخضر – فجل – بقدونس – كزبرة – جرجير – قرة) انخفاضاً ملحوظاً لتوفرها بكثرة، حيث تـراوح سعر الجرزة الواحدة من كل صنف ألف ليرة باعتبار أن معظم هذه الحشائش تنبت بشكل تلقائي فـي الأراضـي البـريـة فـي أرض المحافظة وخاصة في فصل الشتاء .

فيما قفزت أسـعـار اللحوم الحمراء والبيضاء ارتفاعات ملحوظة قبيل شهر رمضان المبارك، حيث سجل سعر كيلو لحم الخاروف هبرة 160 ألف ليرة بينما المسوفة 130 ألفاً وسجل كيلو لحم العجل هبرة 130 ألفاً والمسوفة 110 آلاف، وكيلو لحم الفروج 35 ألفاً والشرحات 55 ألفاً والكستا 35 ألفاً والـوردة 32 ألفاً وفخاد 28 ألفاً وسودة دجاج 40 ألفاً والجوانح 19 ألف ليرة.

مـن جهته مـديـر الـتـجـارة الداخلية وحماية المستهلك في القنيطرة سطام إسماعيل أشار بتصريح ل "الحرية" إلى أن أسعار الخضر والفواكه مقبولة ومناسبة لشريحة كبيرة مـن المواطنين، ولم تسجل أي مخالفات في الأسعار، بينما سجل ارتفاع طفيف في أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء في محلات القصابين.

انطلاق مشروع إدارة النفايات الصلبة في مدينة درعا وبلدة الشجرة

الحرية – وليد الزعبي

بـدأ بـرنـامـج الأمـم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتمويل من الحكومة الألمانية عبر بنك التنمية (KFW) وبالتعاون مع مجلس مدينة درعا ومجلس بلدة الشجرة بتنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة.

وأوضـح رئـيـس مـجـلـس مـديـنـة درعـا المهندس محمد عياش في تصريح لـ"الحرية" أن المشروع مهم وحـيـوي، حيث يدعم جهود المجلس للنهوض بواقع النظافة ضمن مختلف أحـياء المدينة، وسيشمل المدارس والحدائق والمنصفات والساحات وغيرها أماكن على مستوى المدينة.

ومـن جـهـتـه، أشـار مـسـؤول مشاريع مكتب درعا التابع للـ (UNDP) مصعب أبازيد في حديثه لـ "الحرية" أن المشروع يستمر على مدى أربعة أشهر لجمع وترحيل 2000 طن من النفايات الصلبة من مدينة درعا و600 طن من بلدة الشجرة، وذلك بهدف تحسين الوضع البيئي والصحي وتحسين الواقع الخدمي وتعزيز قدرة المجتمعات والمؤسسات على الصمود، لافتاً إلـى أن المشروع يسهم بتأمين الكثير من فرص الـعـمـل، حـيـث تـم تـوظـيـف 110 عمال ومشرفين منهم 88 ضمن مدينة درعا و22 في بلدة الشجرة، إلى جانب توفير الآليات والمعدات اللازمة وتأمين 35 حاوية كبيرة و10عربات نظافة.

المعلمون الوكلاء بمدارس مجمع البوكمال لم يتسلموا رواتبهم

الحرية – محمد الطراد

يشتكي المعلمون الوكلاء المُعينون في مدارس المجمع التربوي بمدينة البوكمال ، من عدم تسلمهم لرواتبهم منذ تعيينهم بنظام الوكلاء، ما شكّل معاناة معيشية لأسرهم، لاعتمادهم الراتب كمصدر دخل يُعولون عليه في تأمين معيشتهم.

عـددٌ مـن المعلمين الـوكـلاء أشـاروا في حديثهم لـ"الحرّية" إلى أنهم وبالرغم من انتهاء الفصل الدراسي الأول، غير أنهم لم يتسلموا بعد رواتبهم، فيما العدد الإجمالي لهم يصل إلى 700 معلم ومعلمة، موزعين على المدارس التابعة لمجمع البوكمال التربوي.

وأكـدوا أنهم عرضوا وضعهم على إدارة المجمع، مُطالبين مديرية التربية والتعليم إنصافهم، بما يُلبي حقوقهم، ويُعزز من مسار العمليّة التعليمية، مع الإشارة إلى أن اعتمادهم من قبل مديرية التربية بالتعليم جاء بموجب امتحان خاضوه، لاختبار قدراتهم بهذا الشأن.

الحرّية" تواصلت مع رئيس المجمع التربوي في البوكمال مصطفى الحماد، حيث أكد أن هؤلاء المعلمين تم تعيينهم لدعم العملية التعليمية في مـدارس المدينة وريفها، لكن صرف رواتبهم متوقف بسبب عدم اكتمال الإجراءات المالية، مُرجعاً ذلك لكون الاعتماد المالي لم يصدر بعد من مديرية التربية في دير الزور، والتي تتولى التنسيق مع وزارة التربية في هذا الشأن.

لا بندورة سعودية في أسواق حماة.. وبورصتها تتصاعد خارج قدرة العائلات..؟!

الحرية- رحاب الإبراهيم

شـهـدت أسـعـار الـبـنـدورة ارتـفـاعـاً جنونياً وصـل إلـى عـشـرة آلاف ليرة، لتنافس أسعار الفواكه في غلائها، ما أدى إلى استبعاد شرائها من قبل الكثير من العائلات في حماة وريفها إلا للضرورة، والاكتفاء بالبدائل المتاحة كـدبس البندورة لحين انخفاض سعرها، لكن وسط الاستياء من غلائها المعتاد في مثل هذا التوقيت، تـداول مؤخراً معلومات عن طـرح بـنـدورة سعودية في الأسواق السورية، بما فيها مدينة حماة، وسط إعـلان عن حصول انهيار في أسعارها لم يلمسها المواطنين حتى الآن رغم وجود البندورة الأردنية والمصرية في الأسواق.

طرح بندورة سعودية في الأسواق أثار موجة من الاستغراب باعتبار سوريا كانت تصدرها إلى أسواقها في أوقات محددة، وليس العكس، وربما حصل هذا المستجد بعد فتح باب الاستيراد قبل إغلاقه مؤخراً.

صحيفة «الحرية» استفسرت عن إمكانية طرح البندورة السعودية في أسـواق حماة ومعرفة تأثير دخولها على انخفاض أسعارها، كما يتداول عن تدهور بورصتها، حيث نفى نجم المدلّه أمين سر سوق الهال بحماة طرح بندورة سعودية في الأسواق بحماة، فالمتوافر بندورة أردنية ومصرية تختلف أسعار كل نوع منها حسب أجور النقل، فالمصرية أغلى من الأردنية، التي تباع بين 7 -7500 ليرة بانخفاض ألف ليرة بسبب المسافة البعيدة وكونها أكثر جـودة، بالتالي من الطبيعي أن تباع البندورة بالأسعار المعروضة حالياً وخـاصـة فـي هذه الأوقات من العام.

أسعار متفاوتة

وقد رصدت «الحرية» أسعار البندورة في أسواق حماة وأريافها، حيث تتفاوت بين منطقة وأخـرى ونوعية وجـودة البندورة، ففي أسـواق المدينة يتراوح سعرها بين 7 - 10 آلاف ليرة، أما أسواق الأريـاف فترتفع الأسـعـار بحجة أجـور النقل لتصل أحياناً في بعض المحال إلى ١٢ ألف ليرة حسب نوعيتها، وهو ما يشكل ضغطاً على العائلات محدودة الـدخـل فـي ظـل عـدم قـدرتـها على شرائها بهذه الأسعار، ما دفعها إلى الاستغناء عن هذه المادة الأساسية أو التخفيف من استهلاكها قدر الإمكان وخاصة أن شراء كيلو واحد منها قد لا يسد الغرض منه.

ماذا عن حلول وزارة المالية «ثلاثية الأبعاد»؟

خبـراء يـؤكدون صـوابيتها لكـن بشـروط

الحرية – إلهام عثمان

في خطوة تهدف إلى بناء مستقبل صحي واقتصادي أكثر استقراراً، تخطط وزارة المالية لإضافة مجموعة من الضرائب الانتقائية على السلع الضارة بالصحة, هذا القرار، الذي يضع سوريا في مسار الممارسات الضريبية العالمية، لا يأتي من فراغ، بل يستند إلى رؤية استراتيجية أوضحها وزير المالية محمد يسر برنية في تصريح سابق له.

الذي أوضح أنه من خلال التركيز على سلع مثل السجائر ومشروبات الطاقة والمنتجات عالية السكر، تُقدّم الدولة حلاً ثلاثي الأبعاد: حماية صحة المواطن عبر الحد من الاستهلاك حسب توصيات منظمة الصحة العالمية، وحماية الاقتصاد الوطني بمحاربة التهريب ودعم المنتج المحلي النظامي، وترميم القطاع الصحي عبر توجيه إيرادات هذه الضرائب لدعم الضمان الصحي والخدمات العلاجية.

ويؤكد الوزير أن العدالة والتنافسية هما جوهر النظام الجديد؛ فهو مصمم ليكون منصفاً، ومراعياً للدخل المحدود، وألا تتجاوز أعباؤه نظيراتها في الدول المجاورة، ما يحفظ التوازن ويشجع على الامتثال.

لكن.. في قلب هذا التوجه التصحيحي الواعد، يبرز سؤال حتمي يفرض نفسه على طاولة النقاش: هل ستحقق هذه الضريبة الصحية أهدافها المرجوة في تغيير سلوك المستهلك وتحسين الصحة العامة، أم إن ضغوط الواقع الاقتصادي قد تحوّلها إلى حافز لتوسع السوق السوداء وتوجه المستهلك نحو بدائل أكثر رخصاً وبالتالي أكثر ضرراً؟

الضرائب تشعل "الأراكيل"

وفقًا للمعلومات المتداخلة حول المسودة، فإن باكيت الدخان الواحد سيحمل ضريبة جديدة بقيمة 0.85 دولار، بينما ترتفع هذه الضريبة بشكل ملحوظ لتصل إلى 1.75 دولار لكل باكيت معسل، أما مشروبات الطاقة، فكل عبوة ستُفرض عليها ضريبة قدرها 1.3 دولار.

بالإضافة لفرض ضرائب على استهلاك النرجيلة في المقاهي والمطاعم، حيث سيتم تحميل كل "رأس أركيلة" ضريبة قيمتها 2.6 دولار، وتتضاعف الضريبة لتصل إلى 5.2 دولار عند أي عملية تجديد للرأس خلال الجلسة الواحدة.

خيارات مخففة لكنها غير معدومة

أما الضرائب المفروضة على المشروبات الغازية والعصائر فهي أقل حدة، وإن لم تكن معدومة, فعبوة الكولا "التنك" الصغيرة (250 مل) ستخضع لضريبة 0.25 دولار، بينما سترتفع إلى 0.40 دولار لعبوة الـ 330 مل، أما عبوة اللتر الواحد، فستحمل ضريبة 0.5 دولار. الملفت للنظر هنا هو إعفاء العبوات العائلية من الكولا، حيث تم تصنيفها كمنتج "شعبي"، وهو ما يمثل استثناءً يحمل دلالات حول محاولة الحكومة تخفيف العبء عن الأسر، ولكنه قد لا يحل إشكالية الاستهلاك المتزايد للمشروبات السكرية.

61 مادة قيد الدراسة

لا تتوقف خطط وزارة المالية عند هذه السلع، إذ تشير المعلومات إلى أن هناك قائمة تضم 61 مادة استهلاكية أخرى تخضع حاليًا للدراسة والتقييم، تمهيدًا لفرض ضرائب عليها بعد انقضاء شهر رمضان، هذه الخطوة الموسعة تشير إلى توجه حكومي نحو توسيع القاعدة الضريبية، ما ينذر بتغيرات هيكلية قد تمس نمط الإنفاق الاستهلاكي بشكل جذري.

توازن صعب

تعليقًا على هذه المستجدات، أكد الخبير الاقتصادي محمد بكر أن هذه الإجراءات الضريبية، رغم قدرتها على رفد الخزينة العامة، إلا أنها تتطلب دراسة متأنية لتأثيرها المحتمل على القوة الشرائية للمواطنين.

وفي تصريح خاص لـ" الحرية"، أوضح بكر أن فرض ضرائب مرتفعة على سلع استهلاكية قد يؤدي إلى إعادة توجيه الإنفاق الاستهلاكي، وربما يشجع المستهلكين على التحول نحو بدائل أرخص ثمناً، وهو ما قد يؤثر سلبًا على بعض القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على هذه المنتجات.

كما شدد بكر على أهمية التوازن بين الأهداف المالية للدولة وحماية المستهلك، معتبرًا أن تصنيف بعض المنتجات كـ 'شعبية' وإعفاءها من الضرائب يعد خطوة إيجابية لضمان عدم تحميل الفئات ذات الدخل المحدود أعباء إضافية.

كما لفت الخبير الاقتصادي إلى أن دراسة 61 مادة استهلاكية لفرض ضرائب عليها يتطلب شفافية تامة في عرض مبررات هذه الضرائب وآلية تطبيقها، لضمان قبولها المجتمعي، ومن المعلوم أن تأثير هذه الضرائب لن يقتصر على الأسعار فحسب، بل قد يشمل أيضًا سلوكيات المستهلكين على المدى الطويل، داعيًا إلى ضرورة إجراء تقييم مستمر لهذه السياسات ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها دون الإضرار بالاقتصاد الوطني أو حياة المواطنين.

التحول نحو عادات غير صحية

من جانبها ترى الخبيرة الإجتماعية آية رضا أن فرض ضرائب مرتفعة على سلع تعتمد عليها شرائح واسعة من المجتمع، قد تلجئ البعض إلى البدائل الأقل تكلفة، والتي قد تكون في كثير من الأحيان أقل جودة أو حتى أكثر ضررًا بالصحة على المدى الطويل، مثل الدخان المغشوش أو ما شابه.

سيف ذو حدين

في ذات السياق بين أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة أنه وعلى الرغم من عدم وضوح الأرقام الدقيقة لهذه الضرائب بعد، إلا أن الموضوع يحمل جانبين: أولهما: الجانب الإيجابي، إذ أوضح حبزة أن معظم دول العالم تفرض ضرائب مماثلة بهدف الحد من استهلاك هذه المواد، ما ينعكس إيجاباً على صحة المواطنين، وأن هذا التوجه ضروري ويجب تنفيذه، مذكراً بمرسوم جمهوري سابق بمنع التدخين في الأماكن العامة والمغلقة للحد من أضراره إلا أن تنفيذه لم يكن صحيحاً.

وعن الجانب السلبي، يرفض حبزة أن يكون الغرض من هذه الضرائب مجرد تأمين دخل إضافي للحكومة أو باباً للمنفعة المادية، كما أعرب عن قلقه من تأثير هذه الضرائب على ميزانية العائلات، خاصة تلك التي تضم أفراداً يعانون من الإدمان على التدخين، مشيراً إلى أن فرض مبالغ كبيرة (مثل دولار أو دولارين على العبوة الواحدة) هو أمر غير منطقي ولا يتناسب مع دخل الأسر.

المقترحات والحلول البديلة

من المقترحات لضمان نجاح القرار وتقليل آثاره السلبية حسب رأي حبزه, التدرج في التنفيذ، عبر إصدار تعليمات وتعاميم متلاحقة، ليتسنى للمواطن التأقلم مع الوضع الجديد بدلاً من المفاجأة الصادمة، ودراسة الحالة النفسية والمادية للمواطن قبل إصدار مثل هذه القرارات، واختيار التوقيت المناسب الذي يراعي مستويات الدخل.

كما يرى حبزة أن فرض ضرائب على العبوات العائلية المخصصة للاستهلاك المنزلي هو خطأ فادح، حيث إن هذه العبوات تختلف في تركيزها واستخدامها عن العبوات الفردية أو المخصصة للمقاهي.

وشدد حبزة على ضرورة تشديد الرقابة الحكومية لمنع التلاعب والتهريب، باعتماد جداول رسمية وبيانات دقيقة لتسليم هذه المواد للبائعين، على غرار التعامل مع المواد المخدرة أو النفسية في الصيدليات، وضبط الكميات المسلمة بالعدد لضمان عدم استغلال القرار لرفع الأسعار بشكل مضاعف أو خلق سوق سوداء، وختم حبزة بأن الحكم النهائي على القرار يعتمد على طريقة تنفيذه والتعاميم التي ستصدر لاحقاً، مع التأكيد المستمر على أهمية الرقابة الصارمة لحماية المستهلك من الاستغلال والتهريب.

دراسة متأنية

وفي ذات السياق ختم بكر بأن الإجراءات الضريبية الجديدة، رغم إمكانية مساهمتها في تعزيز الإيرادات الحكومية، إلا أنها تفرض ضرورة 'دراسة متأنية'.

منع المكياج في الدوائر الحكومية..

بين الآثار على بيئة العمل والمجتمع

الحرية- إلهام عثمان

في إطار السعي لتعزيز بيئة عمل مهنية ومنضبطة، يثير قرار منع استخدام الماكياج في الدوائر الحكومية تساؤلات حول انعكاساته الاقتصادية والإدارية المحتملة، ما يستدعي الأمر تحليلاً متوازناً لفهم تبعاته من زوايا متعددة، اقتصادية وإدارية واجتماعية مختلفة.

الأثر الاقتصادي

في البداية، يرى الخبير الاقتصادي محمد بكر أن الأثر الاقتصادي المباشر للقرار (محدود)، موضحاً أن شريحة كبيرة من الموظفات يستخدمن منتجات بسيطة واقتصادية، كما أن ظروفهن المادية لا تسمح عادةً بشراء منتجات فاخرة، ويضيف: إن الجدوى العملية للقرار تبدو ضعيفة مقارنة بتكلفته الاجتماعية المحتملة.

تأثيرات بعيدة المدى

ويحذر بكر من تداعيات غير مباشرة، من خلال حوار مع "الحرية"، قد تطول صناعة التجميل على المدى المتوسط والطويل، فرغم ضعف التأثير المباشر، إلا أن القرار قد يساهم في تغيير أنماط الاستهلاك عبر تقليل التطبيع الاجتماعي مع استخدام المكياج في الفضاءات الرسمية، ما قد يؤثر على الطلب العام.

كما قد تشهد مبيعات المنتجات متوسطة وعالية الجودة تراجعاً، بينما قد تتأثر سلاسل التوريد والتوزيع حتى للمنتجات الاقتصادية، والتي تدعم عادةً قطاعات تجارية محلية.

أما على صعيد الجدوى العملية، فيشير بكر إلى أن غياب أدلة مهنية قاطعة تربط بين المكياج الخفيف وانخفاض الإنتاجية الذي يضعف المبرر العملي للقرار، كما يجب وضع التكلفة الإدارية لمراقبة التطبيق، والتكلفة الاجتماعية المتمثلة في شعور البعض بتقييد الحريات الشخصية، في كفة الميزان مقابل المنافع المرجوة.

مبدأ الوسطية

على المستوى الإداري والاجتماعي، تبرز بعض التحديات في تطبيق القرار وهنا، تؤكد الخبيرة الأسريّة عبير محمد أهمية التوازن، مشيرة إلى أن القرار قد يخفف ضغوطاً مالية على بعض الأسر، لكنه قد ينقل توتراً إلى البيئة الأسرية إذا فُهم كقمع للحرية، وتدعو إلى اعتماد مبدأ الوسطية عبر إرشادات للمظهر المهني المحترم بدلاً من المنع الكامل.

التطبيق العادل

ويقول بكر: في أوروبا وخاصة ألمانيا قلما تجد موظفة تضع مواد تجميل والتي تستخدم فقط في الحفلات والمناسبات، أما كيف يمكن ضمان التطبيق العادل فالأفضل عدم التشديد بالالتزام والتعسف الإداري (عقوبات- حسم- اعتبار اليوم غياباً.. الخ) بل بالإقناع والتوعية ومراعاة المصلحة العامة والمصلحة الفردية.

فهم جماعي

من جانبها تشير محمد إلى أهمية التجارب الدولية، مبينة أن الاعتماد على الثقافة المؤسسية والأعراف المهنية المشتركة غالباً ما يكون أكثر استدامة من القواعد الصارمة، فالاحترافية والطوعية، النابعتان من فهم جماعي لطبيعة البيئة العملية، أثبتتا فاعلية أكبر من القرارات الإلزامية.

وختمت محمد: الحل الأمثل قد لا يكمن في الحظر الكامل، بل في صياغة دليل إرشادي واضح للمظهر المهني، يعزز قيماً مثل النظافة والترتيب واللياقة، مع ترك هامش معقول للخصوصية، ونشر نهج توعوي وتوجيهي قد يحقق الانسجام المؤسسي المنشود، ويحافظ على بيئة عمل تحترم الكفاءة والإنصاف والكرامة الإنسانية كأسس للإنتاجية المستدامة، مع ترك هامش للحرية الشخصية ولاسيما أن خير الأمور أوسطها.

تصور يتطلب الدراسة.. تقليص ساعات العمل كوسيلة لإصلاح الأداء بين الفرص والتحديات

الحرية- دينا عبد

في ظل الأوضاع الاقتصادية المعقدة التي تعاني منها سوريا، أثيرت فكرة تقليص ساعات العمل في القطاع العام كإجراء مقترح لتحسين بيئة العمل وتعزيز التوجه نحو الرقمنة، غير أن هذا الطرح يثير تساؤلات ملحة حول تداعياته المحتملة على الاقتصاد الوطني، وما ينجر عنه من انعكاسات اجتماعية قد تلقي بظلالها على مجمل البنية المجتمعية والاقتصادية.

د. زكوان قريط من كلية الاقتصاد – جامعة دمشق بين أن تقليص ساعات العمل في القطاع العام يتسم بعدة إيجابيات، أهمها التخفيف من الأعباء المهنية والنفسية الملقاة على الموظفين، الأمر الذي من شأنه تحسين جودة حياتهم وتعزيز رضاهم الوظيفي، علاوة على ذلك، فإن هذا الإجراء يمكن أن يكون دافعاً لتسريع وتيرة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأنظمة التشغيل الرقمية، فمن خلال تقليل الزمن المخصص لأداء العمل التقليدي، تصبح المؤسسات مضطرة لتحسين بنيتها التحتية الرقمية بهدف الامتثال لتحقيق الكفاءة وتعويض الوقت المحدود.

أما على المدى الطويل، فقد ينعكس هذا التحول إيجاباً على معدلات الإنتاجية العامة، ما يسهم في تطوير الأداء الاقتصادي للدولة.

تحديات ومخاطر محتملة

وفي إجابته عن التحديات والمخاطر الاقتصادية المحتملة بين د.قريط لـ"الحرية" بأن تطبيق مثل هذه السياسات في سياق اقتصادي هش كالوضع السوري يستوجب دراسة متأنية وشاملة، فمعدلات النمو الاقتصادي المتواضعة وتراجع الإنتاجية في ظل الظروف الراهنة قد تجعل من الصعب استيعاب تأثير تقليص ساعات العمل دون تداعيات سلبية.

فهناك مخاوف من أن تؤدي هذه الخطوة إلى انخفاض جودة الخدمات المقدمة وتراجع الأداء الوظيفي نتيجة لضيق الوقت المخصص للعمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض الطلب على العمل نتيجة لتقليص أيام العمل يمكن أن يسهم في رفع معدلات البطالة بشكل أكبر، ما يفاقم أزمة سوق العمل ويعمّق التفاوت بين القطاعين العام والخاص.

ولفت د. قريط إلى أنه وبالرغم من الشكوك المحيطة بتحقيق الفوائد المرجوة من هذا التوجه، إلا أن هناك جوانب إيجابية محتملة لا ينبغي إغفالها.

تفاصيل أكثر على الموقع

على ما يبدو

الكتاب

علي الرّاعي

أمام السيول الجارفة من الكتابة الإلكترونية؛ لا خشية على الكتاب المُتعارف عليه بين "دفتين" من "الانقراض"، كما يُروجون .. ذلك الكتاب الذي يُحمل كأبنٍ ويُحتضن، ومن ثمّ يُقرأ ويتصفح خلف طاولة، أو على صخرة، أو بجوار شاطئٍ، أو حتى في السرير.. وإنما الخشية كانت على الدوام من انقراض ذلك الكائن "المُحتمل" الـذي يُمكن أن يحضن هذا الكتاب في العالم العربي تحديداً، وهذا – على ما يبدو – انقرض، أو هو في طور الانقراض..لقد تعددت حوامل الكتاب، ففي الزمن القديم لم يجد وائل بن ربيعة، المُلقب بـ"كُليب" وقد استقرت طعنة الرمح الغادرة في ظهره، من يد ابن عمّه جساس؛ لم يجد المغدور حينها غير وجه صخرة لتكون حامل وصيته المؤلفة من عشرة أبياتٍ لأخيه الزير سالم؛ يوصيه من خلالها بعدم المصالحة والعمل لأخذ الثأر التي بقيت دائرة لأجله أربعين عاماً..

وصخرة كُليب لم تكن الحامل الوحيد للكتابة على مر التاريخ، ففي الزمن القديم خبر "الفراعنة" في مصر القديمة أهميّة ورق البردي لتسجيل مدوناتهم عليها، كما خبر السوريون القدماء في سوريا العتيقة المزايا الجميلة للطين، فأنجزوا "رقمهم الطينية" لتُسجل إيبلا السورية أضخم مكتبة رقم طينية في العالم..

ومنذ تلك الحوامل البعيدة للكتابة، ولاتزال مسيرة تنوّع حواملها مستمرة، بعض منها بقي مستمراً كحالة رومانسية كما في الكتابة على شجر "الحور العتيق" ورمل الشواطئ كما تُغني السيدة فيروز، وحتى الجدران كثيراً ما شكلت "عُلب بريد" لعشاق ومقهورين، وأخيراً الكتابة الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي التي هي أيضاً مثلت جدران وصفحات للكتابة..

وما بين صخرة كُليب، وبين آخر من أنشأ صفحة فيسبوك أو تويتر؛ كان الكتاب الورقي من أجمل حوامل الكلمة، والذي سبق اختراع الطباعة بقرون بعيدة.. هذا الحامل الذي جمع كلّ مزايا سابقيه ولاحقيه من حوامل، فقد احتوى كلّ الحالات الرومانسية التي حققتها المساحات الأخرى من الكتابة، وبقي إلى اليوم أفضل حالة توثيق للكلمة وأكثر أماناً لحفظها حتى الآن.. وليس أدلّ على ذلك، إنه ورغم انتشار كلّ تنويعات الميديا الجديدة، إنّ الكثير مما يُنشر على جدرانها وصفحاتها، يتم إعادة تدوينه في كتاب، فإذا كان النشر الفيسبوكي جاء بما يُشبه استفتاء لجودة الكتابة؛ إذ ومع كلّ هذا الانتشار في الكتابة الإلكترونية؛ كان دائماً ثمة مُعادل ورقي له لنتاجات يصرُّ أصحابها على إصدارها في كتب..

مناسبة الحديث عن الكتاب؛ هي إقامة معرض الكتاب في دمشق على أرض مدينة المعارض، والذي يُشارك فية الكثير من دور النشر السورية والعربية..

معرض دمشق الدولي للكتاب:

إعـادةُ الإبـداع السوري إلى العالم

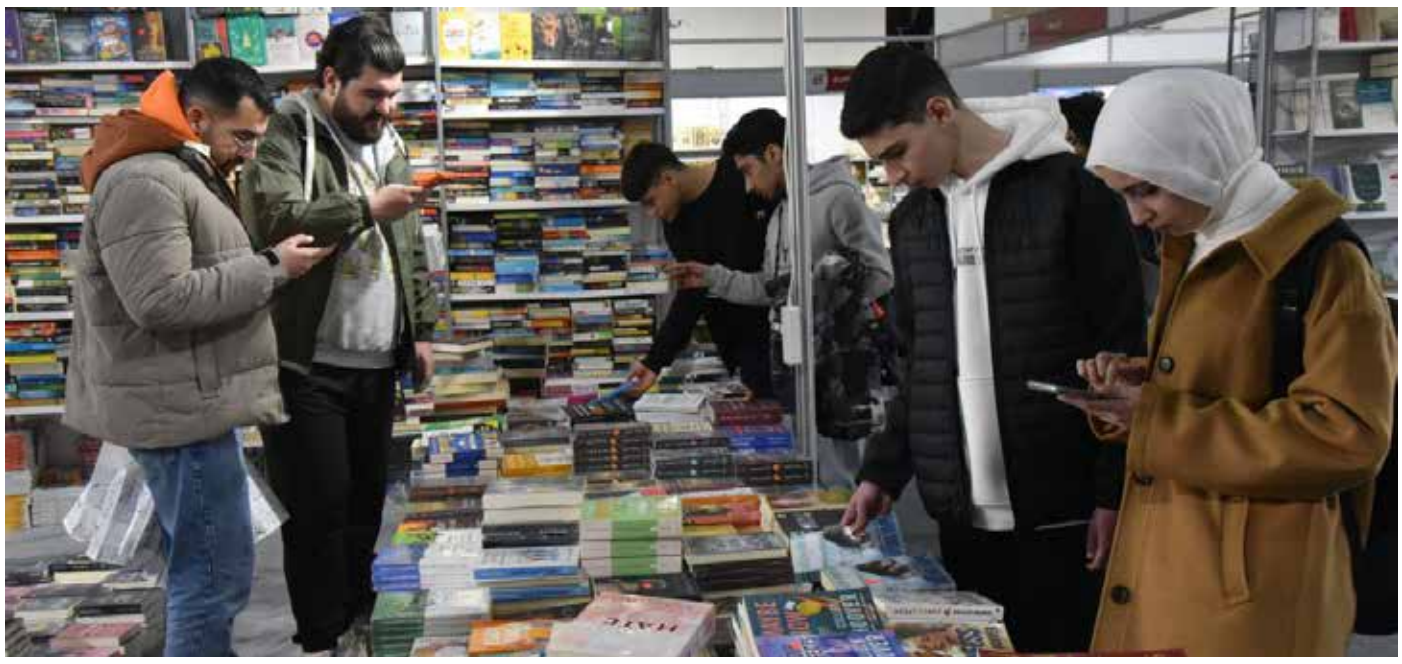

الحرية – جواد ديوب

تتقاطع آراء الكثيرين من الأدباء والناشرين حول أهمية هذه الدورة من معرض دمشق الدولي للكتاب، رغم التخوفات المسبقة من مزاج الرقيب الجديد، والانتقادات (وهذا أمرٌ صحيٌّ في المخاض العام) التي أشارت إلى غلبة مطبوعات دينية قد تثير تحريضاً وبلبلة.

صحيفة "الحرية" سألت الكاتبة أريج بوادقجي المختصة بأدب الطفل عن رأيها بهذه الدورة الاستثنائية فقالت: "لا تُختزل أهمية عودة معرض دمشق الدولي للكتاب بعد انقطاع لسنوات عجاف في كونه حدثاً ثقافياً عابراً، بل هي إعلانٌ عن إنعاش الحياة الثقافية، وتأكيدٌ على دور الكتاب كجسرٍ يربط السوريين ببعضهم، وبالعالم من حولهم.. وفي مجال أدب الطفل على وجه الخصوص، تمثّل هذه العودة فرصة تاريخية لتقديم أدبٍ يليق بطفلٍ عاش سنواتٍ استثنائية، ويساعده على بناء عالمه بلغةٍ من الجمال والحقيقة.

في هذه الدورة، أشارك ككاتبة سورية تُقدّم للقارئ في بلدها، ولأول مرة، إصداراتها العربية التي نُشرت في سنوات الانقطاع. لكني أرى في هذا اللقاء أكثر من مناسبة عرض؛ إنه تصالحٌ مع القارئ، وحوارٌ متجدد مع الذات السورية التي ظلّت تتوق إلى كتابها وأدبها."

مسؤولية ثقافية

بوادقجي ترى أن "من مسؤولية المؤسسات الثقافية أن تجعل من عودة المعرض هذه نقطة تحولٍ حقيقية. فنحن نعوّل مثلاً على اتحاد الكتاب العرب في سورية، باعتباره الهيئة التمثيلية للأدباء، أن يلعبَ دوراً محورياً في تفعيل برنامج ثقافي نوعي يرافق المعرض، عبر تنظيم ندوات وقراءات وورشات عمل تقدم الكاتبَ السوريَ ليس كمشاركٍ فقط، بل كصاحب رؤية وإسهام في تشكيل الوعي. فالمعرض الدولي فرصةٌ لإعادة تعريف الإبداع السوري للعالم، من خلال إبداعه لا من خلال ظروفه".

بصمة عربية مميزة

الشاعر سامي أحمد صاحب دار التكوين السورية يتشارك مع بوادقجي الرأي بالتعويل المأمول على المعرض، يقول لـ"الحرية": "يُستعاد معرض دمشق الدولي للكتاب بعد انقطاع طويل، وبدورة نتمنى أن تكون استثنائية حقيقة بكونها بعد عام من سقوط النظام السابق، ولأنها تأتي ببصمة مميزة بسبب مشاركات عربية كبيرة؛ خاصة دور نشر سعودية وبعض الوكالات المصرية.. وغيرها بعد أن كانت الدورات السابقة مقتصرة على الكتاب السوري! ونحن كدار التكوين حريصون على مشاركتنا بحوالي 700 عنوان بالتعاون مع دار نشر خطوط وظلال الأردنية، ومنشورات نابو من بغداد كنوع من تنويع في جناح واحد".

أملٌ وأمنيات

الشاعر أحمد يعتقد أن البرنامج الثقافي المرافق -حسب البوسترات المعلنة- سيكون مميزاً من حيث أسماء الكتاب والروائيين والباحثين بأسمائهم المهمة.

طبعاً هذا مبدئياً -يكمل الشاعر كلامه- على اعتبار أننا في أول يوم من المعرض، مع الأمل أن تكون هذه الدورة ناجحة وأن يستعيد المعرض ألقه وسمعته، إذ يجب أن ننتظر مضي عدة أيام لنعرف بدقة حجم المشاركة الشعبية، ومدى كثافة حضور القراء السوريين الذين من معرفتنا بهم يحرصون دائماً على الحضور والاقتناء رغم حجم معاناتهم المعيشية".

عَقدٌ جديد

فيما تطمح بوادقجي لأن تكون هذه الدورة بدايةً لعقدٍ جديد بين الكاتب السوري وقارئه، وأن تكون منصةً حقيقية لاكتشاف الأصوات الجادة، ودعمها بما يليق بتحديات المرحلة.

فالمستقبل بنظرها يبدأ اليوم، بكتابٍ يفتح نافذة، وقصةٍ تبني جسراً، وكلمةٍ تخلق أملًا."

خليل صويلح في معرض الكتاب الاستثنائي بدمشق:

توقيـع لروايتين ورؤيـة ثقافيـة متميزة

الحرية –ميسون شباني

افتُتح أمس معرض الكتاب الاستثنائي في مدينة المعارض بدمشق، ليُشكل بداية فصل جديد من الفعاليات الثقافية الكبرى في العالم العربي. تحت شعار "تاريخ نكتبه... تاريخ نقرأه"، يستعرض المعرض أكثر من 100,000 عنوان من 500 دار نشر مشاركة من 35 دولة، مقدماً فرصة ثمينة للجمهور لاستكشاف عوالم متنوعة من الفكر والأدب.

وفي قلب هذا الحدث الثقافي، يلتقي الروائي السوري خليل صويلح مع قرائه ليوقع روايتيه الأخيرتين. إذ تدعو دار نينوى إلى إشهار وتوقيع الطبعة الجديدة لروايته "جنة البرابرة" في الساعة السادسة من مساء اليوم السبت، فيما يتم تكريمه أيضًا باعتباره "شخصية نينوى الثقافية 2026". وفي يوم الثلاثاء المقبل، سيوقع صويلح روايته الأحدث "ماء العروس" في جناح "شركة المطبوعات" اللبنانية.

تُسجل "جنة البرابرة" شهادة سردية عن دمشق أثناء الحرب، حيث يعيد صويلح قراءة التاريخ من خلال دمج اليوميات القديمة مع الحكايات المعاصرة، مستفيداً من التقنيات الحديثة في الميديا لتوثيق وقائع الحرب. ويقول عن روايته: "وجدتُ في يوميات البديري الحلّاق نافذة لفهم دمشق في ماضيها، ومقارنتها بما آلت إليه اليوم. هي محاولة لكتابة نسخة معاصرة من تلك اليوميات بمساعدة الأدوات الحديثة في السرد".

| تفاصيل أكثر على الموقع

معرض دمشق الدولي للكتاب.. رحلة بين الثقافة والجودة

الحرية- ميسون شباني

عاد معرض دمشق الدولي للكتاب هذا العام ليعيد للمدينة روحها الثقافية، بعد سنوات من الانقطاع التي فرضتها الحرب والظروف الصعبة. في أروقة المعرض، لم يكن الزائر مجرد متفرج على رفوف الكتب، بل جزء من حركة حياة كاملة، شباب وبنات يسابقون الزمن بين الأجنحة، يطالعون الصفحات، يسألون عن المؤلفين، ويدوّنون العناوين على قوائم للبحث لاحقاً. كل كتاب يحمل نافذة لعالم مختلف، وكل جناح يُمثل تجربة ثقافية متكاملة، من الأدب العالمي إلى التراث العربي، مروراً بالعلوم الشرعية والروايات الشبابية.

المشاركة السعودية تجربة ثقافية متكاملة

تميّزت هذه الدورة بمشاركة الوفد السعودي الرسمي برئاسة وزارة الثقافة، الذي حرص على تقديم جناح متكامل يجمع بين الكتاب والفن والموسيقى والسينما. القهوة العربية كانت حاضرة كعنصر ترحيبي، وعزف العود رافق حركة الزوار، بينما عرضت شاشات الأفلام السعودية تجارب معاصرة في السينما والفنون البصرية.

يقول د. علي زعل، الكاتب والناقد السينمائي والأدبي بأن مشاركتنا ليست مجرد حضور رسمي، بل امتداد لعلاقة ثقافية وتاريخية بين البلدين تتجاوز خمسة قرون، والهدف هو إعادة ترسيخ الثقافة السعودية الأصيلة، وجعلها جسراً يربط بين الحاضر والماضي العربي.

الجناح جذب اهتمام الزوار، ووفّر لهم تجربة ثقافية تتجاوز مجرد الكتب لتشمل الهوية والإبداع العربي.

الإقبال الجماهيري والبحث عن المعرفة

بحسب أرقام وزارة الثقافة السورية، تجاوز عدد الزوار 200 ألف شخص في اليوم الثاني. اللافت أن الزيارة لم تكن عابرة، بل اتسمت بطابع بحثي، فالزوار جاؤوا بقوائم جاهزة، يبحثون عن عناوين محددة في الأدب والفكر، ويقفون عند الأجنحة لاستكشاف كل جديد.

الأسعار بين الجودة وإتاحة المعرفة

كان لأسعار الكتب حضور بارز في المعرض، فهي لم تكن مجرد أرقام، بل انعكاس لرؤية ثقافية شاملة تسعى لتقريب المعرفة لكل الفئات. تراوحت الأسعار بين رمزية تصل إلى أقل من دولارين للكتب البسيطة أو المخصصة للطلاب، وصولاً إلى إصدارات راقية قد تتخطى 60 دولاراً، بحسب جودة الطباعة ونوع الكتاب وسمعة المؤلف.

أحد مسؤولي دور النشر أكد أن التخفيضات التي وصلت إلى 40% كانت بهدف تسهيل وصول الكتاب للقارئ السوري، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، مشيراً إلى أن تحديد السعر لا يعتمد فقط على حقوق المؤلف، بل على تكلفة الإنتاج والجودة المطبوعة.

وفي أجنحة دور النشر المغربية والسعودية، كان المبدأ نفسه، أسعار متناسبة مع الوضع المحلي، مع التركيز على الأدب، العلوم، التراث والفنون الشعبية بأسعار معقولة، لتتيح للزائر شراء عدة كتب دون أن تشكل عبئاً مالياً، مع الحفاظ على جودة المحتوى والفائدة الفكرية.

القراءة بين الحاجة والاختيار

اللافت في المعرض هو القيمة الشرائية للكتب والتي عكست تفاعل الجمهور مع المعرض: يقول محمد درباس 27 عاماً طالب جامعي أتيت بقائمة جاهزة من الكتب التي أبحث عنها. بعض هذه العناوين لم يكن متوافراً في السوق منذ سنوات، والمعرض أتاح لي الوصول إليها بأسعار مقبولة.

من جهتها أكدت رنا الخطبا 35 عاماً مدرسة لغة عربية أنها تفضل شراء كتاب جيد الطباعة حتى لو كان غالياً لأنه يبقى محافظاً على شكله سنوات، ويُقرأ أكثر من مرة.

المشاركات العربية فسيفساء ثقافية

شهد المعرض مشاركة عربية واسعة كل جناح قدّم تجربة ثقافية تعكس هوية بلده وتاريخه وفنه، ليس مجرد بيع للكتب. سلطت المشاركة القطرية الضوء على التراث العالمي غير المادي، مثل الصيد بالصقور، القهوة العربية، والنول والسدو، وجميعها مسجلة لدى اليونسكو، وأكد حسن الخياط أحد مسؤولي الجناح أنهم قدموا تجربة تفاعلية فريدة تعتمد على إشراك الحواس الخمس، حيث يتعرّف الزائر على ملامح الثقافة القطرية من خلال العطور التراثية، والتفاعل مع الشاشات الرقمية المزودة بالذكاء الاصطناعي، والاطلاع على الإصدارات الفكرية ما يعكس حرص الدول العربية على الحفاظ على تراثها ونقله للأجيال القادمة. أيضاً حضرت أجنحة مصر، الأردن، لبنان، المغرب وتركيا بتنوع لافت جمع بين الأدب العربي والعالمي، الكتب الدينية، والإصدارات التراثية.

المعرض كجسر ثقافي

يقدّم معرض دمشق الدولي للكتاب صورة واضحة عن دوره كجسر ثقافي بين الماضي والحاضر، وبين سوريا وبقية الدول العربية من ناحية الإقبال الجماهيري، تنوع المشاركات، الأسعار المدروسة، والشهادات الواقعية للزوار، أعاد المعرض تثبيت الكتاب كعنصر معرفي مركزي، وفضاء للتبادل الثقافي، بعيداً عن منطق الاستهلاك السريع، ومؤكداً أن المعرفة ليست ترفاً بل ضرورة حضارية.

بكور عـاروب: معـرض الكتاب في دمشـق يعيد الاعتبار للمبدع السـوري

معـرض دمـشـق الـدّولـي للكتـاب
Damascus International Book Fair

الحرية- لبنى شاكر

تستمر فعاليات معرض دمشق الدولي للكتاب في دورته الأولى بعد التحرير، وسط مشاركة واسعة شملت 500 دار نشر من 35 دولة.

هذا الحضور العربي والدولي الكثيف، يأتي بعد سنوات من العزلة فرضها النظام السابق على سوريا والسوريين، ليفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول قدرة الثقافة على ردم فجوات الأعوام السابقة، وكسر العطالة الفكرية التي خيّمت على البلاد.

وفي هذا السياق، يضع الكاتب بكور عاروب الانفتاح الذي نراه حالياً من خلال المعرض، في إطاره المسؤول، مُعتبراً إياه حالة من التفاؤل التي تستوجب العمل.

يقول لـ"الحرية": "في الواقع مجرد الانفتاح على عالم النشر في الوطن العربي يضعنا في حالة تفاؤل وفرح، ويضعنا في الوقت نفسه أمام مسؤوليات عظيمة.

ما يتم تقديمه من عناوين وما يحصل من مسارات موازية لمعرض الكتاب كالنشاطات الثقافية والتبادل الثقافي وتحقيق حالة دمج لطيف للكتّاب العرب ودور النشر المشاركة، في البيئة الثقافية السورية العريقة والمتجددة أيضاً، كل هذا يثبت أن مرحلة التشتت الثقافي السابقة، لم ولن تؤثر على مستقبل الثقافة السورية".

ويتابع عاروب مشيراً إلى ضرورة التطوير التقني والمؤسساتي لمواكبة هذا الانفتاح: "اتحاد الناشرين السوريين يقف اليوم أمام تجارب عملاقة في كافة أنواع النشر الورقي والإلكتروني ودمج التكنولوجيا، لذلك آن الأوان لعقد مؤتمر لتطوير النشر وأدواته في سوريا بعد هذه المنافسة المفتوحة التي نحن أمامها".

أما عن الدور المنوط بالمؤسسات الرسمية في المرحلة المقبلة، فيختم عاروب بقوله: "وزارة الثقافة واتحاد الكتّاب العرب أمامهما مهمة نبيلة وصعبة، وهي الاستثمار الثقافي وفن تسويق المبدع السوري بعد أن عانى من التهميش لفترة طويلة، وإعادة كرامة هذا المبدع بغض النظر عن الموقف الذاتي، ليكون المشهد الثقافي الوطني السوري مستوعباً وشاملاً، وقادراً على إثبات الحضور في المنافسة التي تُطل علينا عبر معرض الكتاب لنكون ويجب أن نكون".

بناء القدرة الشرائية والكرامة الاقتصادية

يسرى المصري

يسمع السوريون ويرون بأم أعينهم التوقيع على استثمارات بمليارات الدولارات ..ينظرون الى السماء ويدركون جيداً أنها لا تمطر ذهباً ولا فضة لكنهم يرجون تجارة لن تبور مع الأشقاء السعوديين الذين أظهروا شجاعة وحماسة ليكونوا من أوائل قوافل الواصلين إلى الشام يحملون المشاريع التي تعيد الأمل والتعافي ليس فقط للاقتصاد السوري ..وانما يرسمون ملامح إقليم اقتصادي جديد ضمن معادلة اقتصادية أوسع تشهد إعادة تشكيل لموازين النمو الاقتصادي في المنطقة. ويشكل مشروع إعادة الاعمار عصب التعافي الاقتصادي وحجر الزاوية في منظومة الاستثمارات العالمية التي تقودها السعودية ، ويوجه تدفقات التجارة، ويدعم النمو الصناعي وقطاع النقل حول العالم.

وفي قراءة لشرح الدلالات الاقتصادية لهذه الاستثمارات وربطها بحياة الناس ومعيشتهم نجد أن تشكيل القيمة المضافة والمنافع المباشرة تشكل دائرة واسعة ففي قطاع الاتصالات نجد أن دخول عملاق مثل الاتصالات السعودية (STC) لا يعني مجرد اسم جديد في السوق، إنه يعني منافسة حقيقية ستُترجم حتماً إلى تحسين جودة الخدمة، وتخفيض الأسعار على المدى المتوسط، وطرح باقات مبتكرة. المواطن الذي يعاني من بطء الإنترنت أو تكاليف الاتصال المرتفعة، سيجد نفسه قريباً أمام خيارات أوسع. هذه ليست رفاهية بل هي خطوة أساسية نحو الشمول المالي وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والتجارة الإلكترونية، مما ينشط الدورة الاقتصادية المحلية.

وفي قطاع النقل والطيران فإن إعادة تأهيل مطار حلب الدولي وتأسيس شركة طيران جديدة مثل "طيران ناس"، يعني أمرين مباشرين الأول انخفاض تكلفة السفر مع زيادة المنافسة وعدد الرحلات، وإعادة فتح باب السياحة الذي طالما كان مصدر رزق آلاف العائلات. هذا ليس مشروعاً تجارياً فحسب؛ بل هو مشروع لاستعادة الأمل الاقتصادي لأصحاب الفنادق والمطاعم والحرفيين فمن المرتقب خفض أسعار تذاكر السفر، وعودة البضائع عبر الشحن الجوي بأسعار أكثر تنافسية.

ويأخذ الاستثمار في الاستقرار الاجتماعي والصحي حيزاً هاماً عبر تطوير قطاع المياه والبنية التحتية والتي تبنتها استثمارات "أكوا باور" في تحلية ونقل المياه ..حيث كان نقص المياه وتردي البنية التحتية يرفعان تكاليف الحياة بشكل غير مرئي.

لكن التفاصيل في مشهد الاستثمارات لاتقل أهمية عن التمويل ..فثمة مسؤولية كبيرة تقع على عاتق جميع الأطراف لتحقيق هذه الفوائد المنشودة وعلى المستثمر السعودي أن يفهم أن نجاحه مرهون بفهم عمق المعاناة السورية وضرورة تقديم خدمات بأسعار مقبولة وجودة عالية. وعلى البيئة التشريعية والمؤسسية المحلية أن تُهيئ نفسها لتكون شريكة في النجاح، عبر تبسيط الإجراءات وضمان الشفافية، لتحويل رأس المال إلى فرص عمل حقيقية للمواطنين.

هذه الموجة الاستثمارية هي مشروع وطني للطبقة الوسطى والمهمشين اقتصادياً، قبل أن تكون فرصة للأعمال الكبيرة. كل انخفاض في سعر الاتصال، إنها رؤية تبدأ من حاجة المواطن الأساسية لتنتهي إلى اقتصاد وطني قوي. والشعوب التي أثبتت مرونتها في زمن المحن، هي الأجدر بقطف ثمار الاستقرار والازدهار في زمن السلم والبناء.

الموسوعة العربية تستعرض كنوزها المعرفية في معرض دمشق الدولي للكتاب

نجاح أول عملية نوعية لتركيب مفصل فكي في مشفى كرم اللوز الوطني بحمص

الحرية- ميمونة العلي

أجريت في مشفى كرم اللوز الوطني بحمص عملاً جراحياً نوعياً يحدث للمرة الأولى في المشافي العامة بالمحافظة من حيث النوعية ومستوى المهارة العالي من قبل فريق طبي من كوادر المشفى. وأوضح مدير المشفى الدكتور نزار الرستم بتصريح خاص لـ"الحرية" أن فريقاً طبياً من شعبة جراحة الوجه والفم والفكين في المشفى أجرى عملية معقدة لتركيب مفصل فكي صدغي صناعي إثر إصابة ناجمة عن طلق ناري أدت إلى تفتت لقمة المفصل الفكي الصدغي بالكامل مع الناتئ المنقاري، وكسور في القوس العظمي والرأد، مع استقرار المقذوف في الناتئ الخشائي.

وتضمن العمل الجراحي بحسب د. الرستم رد الكسور وتثبيتها واستئصال الشظايا العظمية وإزالة المقذوف، قبل تركيب المفصل الصناعي، واستمرت العملية لمدة 9 ساعات لضمان دقة العلاج واستعادة وظيفة الفكين.

| تفاصيل أكثر على الموقع

جامعة طرطوس تسجل إنجازاً علمياً جديداً..

براءة اختراع لمعالجة مشاكل صحية شائعة

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحجامة.. موروث شعبي يجدد طاقة الجسم ويعزز صحته

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد